صـوت الانســان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان

جلسة مجلس الأمن الاخيرة حول أوضاع العراق

الـعدد ١٣٩ حزيران ٢٠٢٢

No. 139 Jun. 2022

صوت الانسان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان

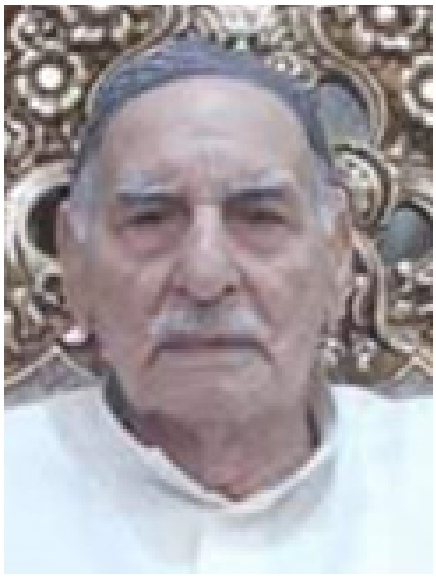

* الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي الرئيس الأول للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من المؤتمر التأسيسي في ٢٠٠٤/١١/٢٦ ولغاية أختطافه ببغداد في ٦ / ٣ / ٢٠٠٦

* الفقيد الراحل الاستاذ حاتم كريم السعدي الرئيس الثاني للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من ٢٠١١ ولغاية رحيله في ٢٨ / ٣ / ٢٠٢١ في مدينة الكاظمية ببغداد

رئيس التحرير

المحامي حاتم كريم السعدي

التصميم

علاء شاكر / رافل عبدالله

من محتويات العدد :

١- كلمة العدد .

٢- بيان الجمعية العراقية لرحيل الشاعر مظفر النواب .

٣- كلمة بلاسخارت وهناء ادور في مجلس الامن .

٤ - العراق على فوهة بركان .

٥ - الانسان والطبيعة والدولة الديمقراطية .

٦ - التوافقية واللاتوافقية والثلث المعطل .

٧ - اطراف الازمة العراقية كفاكم صراعا .. الحل داخل حقائبكم .

٨ - المرأة والبرلمان والشرق الاوسط .

٩ - العراق وتعبيد الطريق نحو الديمقراطية .

١٠ - ملامح التشكل الوطني في انتخابات لبنان .

للاشتراك في مجلة صوت الانسان يرجى الاتصال على العنوان التالي :

بغداد – الكرادة – شارع 52

+964 (0) 780 5852 270

+964 (0) 770 2564 912

E-Mail : ihrs.iraq@yahoo.com

رقم تسجيل الجمعية لدى دائرة المنظمات غير الحكومية 1h7496

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد 830

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 554

صدر العدد صفر خارج العراق في حزيران ١٩٩٦

صدر العدد ٣٩ داخل العراق في تموز ٢٠٠٣

تنويه: الاراء والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كتابها وليست بالضرورة ان تتفق مع رأي المجلة

كلمة العدد :

مخاطـر تردي الوضع الأمني على مسـتقبل العراق

عبد الخالق زنكنة

لا شـك في توصيـف الوضـع الأمنـي الحـالي في العـراق بأنـه وضـع هـش ومـتردي وخطـير، وهـو توصيـف واقعـي وحقيقـي لأسـباب عـدة، أولهـا داخليـة نتيجـة للعمليـة السياسـية التـي بنيـت عـلى أسـس خاطئـة (المحاصصـة العرقيـة والطائفيـة)، وثانيهـا خارجيـة مـن قبـل قـوى إقليميـة ودوليـة تتدخـل في الشـأن الداخـلي العراقـي منهـا مـا يعـود لفـترة النظـام الدكتاتـوري السـابق وتداعياتـه ولفـترة الاحتـلال الخارجـي بعـد التغيـير والـصراع السـياسي المحتـدم بـين القـوى المتنفـذة والمتسـلطة عـلى زمـام الحكـم في العـراق.

ومـن الخطـأ النظـر للأعـمال الإرهابيـة الأخـيرة في بغـداد وعـدد مـن المحافظـات العراقيـة التـي راح ضحيتهـا المئـات مـن الشـهداء والآلاف مـن المصابـين إضافـةً إلى جرائـم الخطـف وتغييـب بعـض مـن المختطفـين والسـلب والاعتـداء عـلى المتظاهريـن السـلميين والمنتديـات الاجتماعيـة والثقافيـة ...الـخ مـن قبـل جماعـات مسـلحة بغـض النظـر عـن تسـمياتها فهـي تبقـى أولاً وأخـيراً عصابـات مسـلحة خارجـة عـن القانـون، عـلى أنهـا موجـة جديـدة مـن الإرهـاب الأسـود الـذي تعـرض لـه العـراق منـذ سـقوط النظـام الاسـتبدادي عـام ٢٠٠٣.

فـما يواجـه العـراق الآن هـي مخاطـر حـرب بالمعنـى الحـرفي للكلمـة تشـن ضـد الدولـة ومؤسسـاتها والشـعب العراقـي بمختلـف انتماءاتـه العرقيـة والدينيـة والفكريـة، يخوضهـا جماعـات منظمـة تحـت مسـميات متعـددة يتـم تمويلهـا ومدهـا بالسـلاح المتنـوع والمتطـور والتخطيـط للقيـام بهـذه العمليـات الإرهابيـة مـن دول وأجهـزة مخابـرات إقليميـة ودوليـة تهـدف لتحقيـق الفـوضى والـصراع لتحقيـق مصالحهـا في المنطقـة بالضـد مـن مصالـح العـراق.

المطلـوب لمواجهـة هـذه الحـرب مواجهـة شـاملة ليـس بخطـة أمنيـة وحسـب وإنمـا بخطـة فكريـة وسياسـية واقتصاديـة وثقافيـة واجتماعيـة وإعلاميـة، وبإعطـاء سـلطات واسـعة للأجهـزة الأمنيـة مـن شرطـة واسـتخبارات عسـكرية، وأجهـزة قضائيـة مـن ادعـاء عـام ومحاكـم اسـتثنائية تقتضيهـا الـضرورة تعمـل لعـدم الإفـلات مـن العقـاب بـل تنفيـذ العقوبـات الصارمـة بعـد اكتسـابها الدرجـة القطعيـة القانونيـة، وهـذا الأمـر لابـد أن يسـتوفي شروط حمايـة حقـوق الإنسـان فهـو ضرورة لهزيمـة الإرهـاب والعصابـات المنفلتـة.

إن تاريخنـا المعـاصر يشـهد بـأن توحيـد جهـود القـوى السياسـية وائتلافهـا وفـق رؤيـة سياسـية وطنيـة واضحـة تراعـي مصلحـة الوطـن والشـعب هـي الحـل الأمثـل لتعـافي العـراق كـما حـدث ذلـك في جبهـة الاتحـاد الوطنـي في خمسـينيات القـرن المـاضي التـي أدت إلى وحـدة الجيـش والشـعب ومهـدت إلى انفجـار ثـورة ١٤ تمـوز المجيـدة، وعندمـا حـدث الافـتراق بـين أطـراف جبهـة الاتحـاد الوطنـي وحصـول الـصراع والاحـتراب السـياسي والاقتتـال بـين أطرافهـا انفـرط تحالـف الجيـش والشـعب وانتكسـت ثـورة ١٤ تمـوز الوطنيـة.

إننـا ندعـو بإلحـاح كافـة القـوى السياسـية الوطنيـة والثقافيـة والاجتماعيـة والإعلاميـة ومنظـمات المجتمـع المـدني العمـل عـلى توحيـد جهودهـا لدحـر قـوى الإرهـاب والعمليـات الإجراميـة التـي تصاعـدت وتيرتهـا مؤخـراً مـن قبـل الدواعـش وعصابـات الجريمـة المنظمـة مـن خـلال وضـع خطـة اسـتراتيجية شـاملة تعتمـد عـلى المصالحـة الوطنيـة الحقيقيـة إضافـةً إلى الخطـط الأمنيـة كـما نطالـب الجميـع بإعـلاء مصلحـة الوطـن العليـا عـلى المصالـح الحزبيـة الخاصـة والضيقـة وعـدم الانجـرار وراء الأجنـدات الخارجيـة التـي مؤكـداً لا تريـد الخـير للعـراق. حيـث سـيؤدي هـذا التوحيـد إلى قيـام نظـام ديمقراطـي اتحـادي مبنـي عـلى مؤسسـات دسـتورية تحـترم وتراعـي مبـادئ وقيـم حقـوق الإنسـان.

بيـان الجمعية العراقية لحقوق الانسـان

مجـداً ووداعاً لشـاعرنا الكبـير (مظفر النواب)

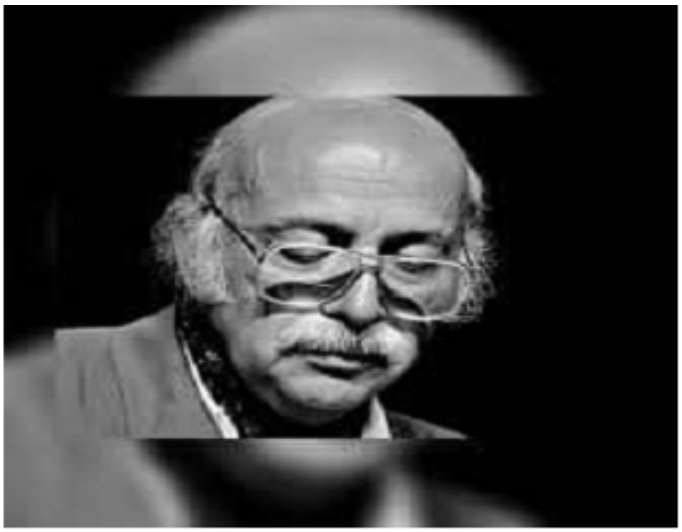

بـأسى وألم عميقـين تلقينـا في الجمعيـة العراقيـة لحقـوق الانسـان / بغـداد ، نبـأ رحيـل الشـاعر الثائـر مظفـر النـواب يـوم الجمعـة ٢٠ / ٥ / ٢٠٢٢ في احـد مستشـفيات مدينـة الشـارقة الأماراتيـة ، عـن عمـر ناهـز (٨٨) عامـاً أثـر صراع طويـل مـع المـرض .

ولـد الشـاعر مظفـر النـواب (أبـو عـادل) في مدينـة الكاظميـة ببغـداد في الأول مـن كانـون الثـاني عـام ١٩٣٤، وتخـرج مـن كليـة الأداب في جامعتهـا وعـين مفتشـاً في وزارة التربيـة بعـد ثـورة تمـوز ١٩٥٨ ، واضطـر لمغـادرة العـراق الى إيـران جـراء الملاحقـة في عـام ١٩٦٣ الدمـوي، واعتقـل هنـاك وتعـرض للتعذيـب عـلى أيـدي قـوات السـافاك الإيرانيـة ، واعيـد قـسراً الى العـراق وصـدر بحقـه حكـم الإعـدام بسـبب إحـدى قصائـده وخفـف لاحقـاً الى السـجن المؤبـد .

نجـح الشـاعر المناضـل مظفـر النـواب بالهـروب مـن سـجن الحلـة بعـد ان شـارك مـع عـدة سـجناء سياسـيين نفقـاً تحـت السـجن وصـل الى خـارج الأسـوار ، واضطـر ان يقـضي فـترة متخفيـاً بـين بعـض المـدن العراقيـة ، الى ان صـدر في عـام ١٩٦٩ بيـان مـن الحكومـة العراقيـة للعفـو عـن المعارضـين السياسـيين ، وعـاد الى منصبـه في احـدى المـدارس داخـل العـراق .

سـافر الراحـل الى بـيروت وبعدهـا انتقـل الى دمشـق وضـل يتنقـل بـين بـيروت ودمشـق وليبيـا وبعـض الـدول الأوربيـة في غربتـه القسريـة حـوالي نصـف قـرن ، وكتـب عـشرات القصائـد المناهضـة لأنظمـة الحكومـات الإسـتبدادية والمتسـلطة عـلى رقـاب الشـعوب منحـازاً لقضايـا الفقـراء والكادحـين مـما عرضـه للغضـب مـن الانظمـة الفاسـدة داخـل العـراق وخارجـه ، وتعـرض لمحاولـة إغتيـال في اليونـان عـام ١٩٨١ .

تتقـدم جمعيتنـا (الجمعيـة العراقيـة لحقـوق الإنسـان / بغـداد) بالتعـازي الحـارة بهـذا المصـاب الجلـل لجميـع أبنـاء الشـعب العراقـي وخاصـة الكادحـين والفلاحـين والفقـراء ، ويعتـبر رحيلـه خسـارة كبـيرة للشـعراء والفنانـين والمثقفـين ، وسـتظل قصائـده رمـزاً منـيراً للشـعب والوطـن ولـكل الأحـرار في المنطقـة والعـالم ، وسـيبقى حيـاً في قلوبنـا وضمائرنـا .

لروحـه السـلام الأبـدي .. ومجـداً وخلوداً لذكراه .

الهيئـة الإداريـة

للجمعيـة العراقيـة لحقـوق الإنسـان / بغـداد

٢٤ / ٥ / ٢٠٢١

العراق بين ثروات منهوبة مهدورة
وبين استفحال الفقر ووقوعه بفئة الجوع المقلق !!

د. تيسير الألوسي *

يعاني العراق اليوم من ظروف استثنائية ضاغطة كرّست ظواهر الفقر وتبعاتها إذ تعطل تنفيذ آلاف المشروعات بخلفية شروخ خطيرة للفساد وخلل بنيوي بهيكلة الاقتصاد وآلية التشغيل والإدارة. وفي ضوء مجمل النسب الخطيرة للفقر يجابه المواطن ظواهر معقدة كثيرة ليس أقلها بروز البطالة والوقوع بمصيدة انتفاء الخدمات الجوهرية الرئيسة من صحة وتعليم وركائز أساس كما قضايا الماء والكهرباء والطرقات والاتصالات.. فخرج العراق من ترتيب التعليم ومن مستويات الصحة المكفولة بالمعدل العالمي وها هو يقبع بين دول الفقر المقلق في آخر الإحصاءات الأممية..

لقد أوردت إحصاءات رسمية عراقية وهي تكتنفها نسب انحراف عن الدقة بسبب من عدم إجراء أي إحصاء رسمي منذ عقود فضلا عن أمور أخرى، أوردت أنّ نسبة الفقر باتت تصل إلى نحو ٣٢٪ وأنها ترتفع في محافظات جنوبية لتصل إلى ٥٢٪ كما المثنى و٤٨٪ في الديوانية والناصرية وهي لا تقل عن ٢٠٪ إلا في بغداد إذ تبلغ أكثر من ١٢٪ بمقابل نسبة ٥,٦٪ في كوردستان.

وإذ تقرأ المنظمات الأممية المتخصصة هذه الأمور وتتابعها فقد كشفت عن احتلال العراق التسلسل ٨٥ في المؤشر العالمي للجوع على وفق معلومات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام ٢٠٢١. وقد تم تقسيم الدول في هذا المؤشر بين فئة (الأقل جوعاً)، وبين (معتدلة) و(مقلقة) و(خطيرة)". وهي فئات تقرأ: (نقص إمدادات التغذية للسكان عموماً، وسوء التغذية لدى الأطفال، ووفيات الأطفال بسبب نقص أو سوء التغذية) .

بينما حققت دول لا تمتلك الثروات العراقية ومردودها المالي مراتب متقدمة لم يحقق العراق سوى مرتبة تقترب من ذيل القائمة عربيا دوليا! فنحن نتفهم حصول الكويت والسعودية ودول نفطية على تسلسل جيد، لكن كيف نفسر تقدم دول في ظروفها الصعبة على العراق كما الأردن ، المغرب ولبنان وغيرها .

إن مجمل المؤشرات العالمية والإقليمية وبمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مازالت تضع العراق في مراتب متدنية متأخرة مثلما وقوع جواز السفر العراقي في ذيل القائمة ووقوعه البلاد في رأس قائمة الأكثر فساداً وبين أسوأ العواصم وأكثر تدهوراً بيئيا دع عنكم اجتياح التصحر وقطع مصادر أمواه البلاد بلا تحرك جدي وإضرار بالفلاحة والزراعة والبيئة وانتفاء خدمات صحية تضطر المواطن للجوء إلى دول أخرى وفي غالب الأحوال يعجز عن التكفل بمعالجة ما يعاني منه..

إن فكرة وقوع العراق هذه المرة في مؤخر تسلسل فئات الجوع وتسميته في فئة الجوع المقلق يضعه بمنطقة الخطر المستفحل بخاصة مع تداعيات الظروف العالمية ليس في أزمة الطاقة التي يحتضنها ولا يملك من أمرها شيئاً وما يبقى يحرقه ويتلفه فيما يستورد الغاز البديل لما يحرق ويتلف من إيران التي ناصبت البلاد وشعبها العداء ومازالت تدفع بمخططات تمزيقه والإضرار بمصالحه كما في تجفيف الأنهار وإرسال بقايا النفايات إليه بوديانها الخاوية بخلفية نهج قطع الأمواه عن العراق!

إن جميع الحصص الغذائية مازالت بين دولتين جارتين تفرض ما تصدره إلينا من مواد كثيرا ما تكون تالفة أو ليست مناسبة للاستهلاك الآدمي أو من مناشئ أخرى تمرّ بنوعيات متدنية مسرطنة أحيانا بسبب فساد العقود وما يتم في ثناياها...

إن الحل الوحيد للشعب العراقي كيما يتخلص من هذا المستوى الخطير لأوضاعه وهذه المرة في أمنه الغذائي وفي وقوعه اليوم وليس في احتمالات متوقعة، أقول وقوعه بمنطقة الجوع المقلق في سابقة لم تحدث في أرض الخضرة والنماء عبر تاريخها وكل تقلباته..

وفي هذا الشأن لن ينفع لا ترقيع ولا أية فعاليات إصلاحية من تشظيات ذر الرماد في العيون بل ستودي بأهل البلاد في جريمة إبادة جماعية مقصودة مرسومة مستهدفة من قوى تحكّمت بالبلاد بجهلها وبفسادها وبما ارتكبت وترتكب من جرائم بلا حصر ..

يجب وقف التدهور الشامل وإعادة مسار الأوضاع اليوم قبل الغد وبخلافه فإن ما نشهده مجرد موت مؤجل مؤقتا فيما لن يضير قوى الفساد المافيوية المحروسة بميليشيات العنف وإرهابه المحلي والدولي بل ستحيا على جثث الشعب والتجارة بحيوات من يتبقى منه!!

فلنقل معا وسويا كفى والحلول لن تأتي من أي من أجنحة الحكم التي رفضها الشعب بثورة أكتوبر وليس موضوعيا ولا مقبولا إقرار إضاعة التضحيات الجسام للثورة على مذبح الحرية والانعتاق ..

الشعب العراقي ليس شعب تبطل وفقر ومن ثم فهو ليس بشعب جوع أمام ثرواته المهدورة بإدارة فاشلة وأخرى فاسدة وغيرها باعت الوطن والناس أو رهنت أمواله السيادية في سندات تعتاش عليها قوى دولية فيما الشعب يئن بمنطقة تقترب شريعا من هاوية الجوع الخطير!

أوقفوا التلاعب بحيوات الناس وأمنهم بكل مستوياته ومنه أمنهم الغذائي المبتلى بنهج خدمة الأسياد من مرجعيات حصان طروادة سلطة تسطو عليها قوى مافيوية ميليشياوية بنهج كليبتوفاشي مفضوح ..

* رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان

العراق إستعصاء سياسي أم أزمة بنيويّة ؟

د. عبد الحسين شعبان *

ما يزال العراق يعيش وضعاً استثنائياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى. وهذا الوضع الاستثنائي يستمر منذ ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، ففي العام ١٩٨٠ دخل العراق حرباً مع إيران ظلّت أوارها مشتعلة لثمان سنوات (١٩٨٨). وفي العام ١٩٩٠ بدأت مغامرة غزو الكويت في ٢ أغسطس / آب وقادت إلى كارثة حقيقية بمسلسل قائم حتى الآن.

كانت البداية حرب قوات التحالف في العام ١٩٩١ لتحرير الكويت، لكنها قادت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية والمرافق الحيوية العراقية، والأكثر من ذلك تم فرض حصار دولي شامل، طحن عظام العراقيين مثلما محق كراماتهم، دام ١٢ عاماً ونيّف وكان أقرب إلى إبادة جماعية، وتُوّج لاحقاً باحتلال ممنهج في إطار ما أطلق عليه "الفوضى الخلّاقة" (٢٠٠٣) بزعم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بالإرهاب الدولي، فضلاً عن إقامته ديمقراطية تكون نموذجاً للشرق الأوسط.

فما الذي حصل؟ أقيم نظام حكم أساسه المحاصصة الطائفية - الإثنية والتقاسم الوظيفي وتقديم قوى ما دون الدولة لتصبح ما فوقها، سواءً كانت دينية / طائفية أم إثنية أم عشائرية أم حزبية أم جهوية أم غيرها، خصوصاً في ظلّ انتشار السلاح ونشاط مليشيات تم دمجها بالجيش أو ظلّت خارجه، وتفشّي ظواهر العنف والإرهاب واستشراء الفساد المالي والإداري نتاج الفساد السياسي القائم على المغانم والزبائنية.

ذلك كان حصيلة ما بعد الدكتاتورية التي حكمت البلاد ثلاثة عقود ونيّف من الزمن، فأنتجت تشوّهات عديدة في المجتمع العراقي زادها الحصار الدولي عمقاً وتشعّباً مما أضعف الوطنية العراقية ودفع بالهويّات الفرعية الإثنية والطائفية إلى الصدارة في عملية انفجارية ساعد في تقنينها الدستور العراقي النافذ (٢٠٠٥) تحت عنوان "المكوّنات" التي جاء على ذكرها عدّة مرات (مرّتان في المقدّمة وفي المواد ٩ و١٢ و٤٩ و١٢٥ و١٤٢) كما حمل الدستور ألغاماً عديدة تكاد تنفجر في كلّ لحظة وأمام أي منعطف وزاوية، مهدّدةً النسيج العراقي ومُضعفةً من الوحدة العراقية. جدير بالذكر أن المسوّدات الأولى لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية كانت من إعداد نوح فيلدمان الأمريكي المتعاطف مع "إسرائيل"، وشارك في وضع الألغام بيتر غالبرايت وهو دبلوماسي أمريكي وكان أول سفير للولايات المتحدة في كرواتيا، وقد تمّ ترحيل العديد من مواد "الدستور المؤقت" إلى الدستور الدائم الذي كانت مرجعيّته الفكرية وخلفيته الحقوقية "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية".

ولعلّ حالة التشظّي والتفتّت وعدم الثقة نجمت عن ممارسات استعلائية وتهميش من جانب الحكومات المتعاقبة للمجموعات الثقافية، وخصوصاً خلال فترة النظام السابق والذي استمرّ بطرق مختلفة ومنفلته، الأمر الذي فجّر أزمة الهويّة وقاد إلى تمترسات تهدّد مستقبل التعايش ووحدة البلاد، وهكذا تعكّز أمراء الطوائف والمستفيدون من النظام الجديد على الامتيازات الكبيرة التي حصلوا عليها خارج دائرة المواطنة

والتي جرى تعويمها على الرغم من أن الدستور جاء عليها. وبالطبع فإن هذه الامتيازات سوف لا يتم التنازل عنها طوعاً أو عن طيب خاطر، لأن هؤلاء يعتبرونها مكاسب واستحقاقات للمكوّنات لن يتخلّوا عنها.

طريق مسدود

لعلّ ذلك يشكّل الخلفية للاستعصاء الذي وصلت إليه العملية السياسية، التي لم تعد قادرة على الاستمرار بالطريقة التي بدأت فيها بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ حيث وصلت إلى طريق مسدود، وهو ما يعترف به حتى المشاركون فيها، بل والمتحمسون لاستمرارها على الرغم من تعثّرها وفشلها، خصوصاً وأن كلّ طرف يرمي المسؤولية على الأطراف الأخرى، علماً بأن منتفضي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩ يضعون المسؤولية كاملة على المشاركين وكلّ حسب حجمه ودوره ونفوذه، دون نسيان العامل الخارجي، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيران التي يمتدّ نفوذها إلى العمق العراقي وغيرها من القوى الإقليمية والدولية. خلال السنوات التسعة عشر ونيّف الماضية أُجريَت خمسة انتخابات في العام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨ ثم في العام ٢٠٢١ لكن قاعدة العملية السياسية بدلاً من التوسّع والرهاوة والتمدّد زادت ضيقاً وانحساراً ولا جدوى، حتى أن المشاركة في الانتخابات في الدورتين الأخيرتين كانت محدودة جداً ووصلت إلى أقل أو أكثر بقليل من ٢٠ بالمئة حسب التقديرات المتشائمة والمتفائلة على حدّ سواء.في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢١ أجريت آخر انتخابات، لكن استكمال المراحل التنفيذية بعد اختيار رئيس البرلمان لم يتم حتى الآن، والمقصود اختيار رئيس الجمهورية الذي سيكلّف رئيساً للوزراء بتشكيل الوزارة التي يتمّ عرضها على البرلمان لنيل الثقة أو حجبها.

وضع استثنائي

وحسب الدستور النافذ المادة ٧٦ "يكلّف رئيس الجمهورية مرشّح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية"، وبما أن الأمر لم يتم، فقد استمرّ الوضع الاستثنائي منذ ما يزيد عن ٧ أشهر وما يزال بسبب تقديم كل من الإطار التنسيقي والتيار الصدري قوائم تشير إلى كونها الكتلة الأكبر نيابياً، ولم يتم البت فيها نظراً للطعون المقدّمة، خصوصاً الالتباس حول مفهوم الكتلة الأكبر، أي قبل الانتخابات أو ما بعدها باتحاد قائمتين أو أكثر. واستمرت أفرقة الشيعية السياسية بالتنافس والسعي لتشكيل حكومة، بتحالف من خارجها ومن داخلها، لكنها لم تفلح حتى الآن، علماً بأن السيّد مقتدى الصدر منح قوى الشيعية السياسية المنافسة له مدّة شهر واحد لتشكيل الحكومة وقال في آخر تصريح له سيكون لنا موقف آخر إن لم يتم التمكّن من تشكيل الحكومة.والاختلاف بين وجهتين فالتيار يدعو إلى حكومة أغلبية وطنية (ولكن بتحالف الكرد والسنة أي العودة إلى المربّع الأول

مع تغيير طفيف لجزء من الشيعية السياسية بدلاً من تمثيلها الكامل) وبين الإطار الذي يدعو إلى حكومة توافق دون عزل القوى الكبرى (وهو كذلك عودة إلى المربّع الأول).وهكذا ما تزال العصي قويّة ومعطّلة في دواليب العملية السياسية ، والشارع يغلي بسبب شح الخدمات الطبية والتعليمية وارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن النقص الحاد والمعتّق في الكهرباء وأزمة المياه المستفحلة والتي زادتها أزمة القمح بسبب إنفجار الأزمة الأوكرانية.

وعلى الرغم من واردات النفط التي بلغت ١١٥ مليار دولار هذا العام وارتفاع أسعاره، فإن الحالة الاقتصادية تزداد تدهوراً والوضع المعيشي يزداد سوءًا، حيث لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر الدينار أمام الدولار، والأمر يشمل المعضلات السياسية المتراكمة بين الحكومة الاتحادية والإقليم حول النفط والمنافذ الحدودية والرواتب، ناهيك عن التنازع حول عائدية بعض المناطق المختلطة، إضافة إلى ما تعرّض له المسيحيون والإيزيديون وبقية المجموعات الثقافية من استهدافات طالت وجودهم ومستقبلهم، حيث اتسع نطاق الهجرة على نحو شديد.

وحتى لو تشكّلت الحكومة من أي من الفريقين أو بتعاونهما، فماذا يمكن أن تنتج في ظلّ نظام أسّس على المحاصصة (رئيس الجمهورية: من حصّة الكرد ورئيس الوزراء: من الشيعية السياسية ورئيس البرلمان: من السنية السياسية). وهكذا تستمر خريطة التقسيم والفرز من الأعلى إلى الأدنى، حيث تتكرّس هذه الحالة بتعويم الوحدة الوطنية والإرادة السياسية الموحّدة، وخصوصاً في القضايا الحاسمة والأساسية، الأمر يضع الباحث أمام ثلاث احتمالات كما تقول الدراسات المستقبلية.

الأول - استمرار الوضع على ما هو عليه دون تغيير يذكر، وهذا سيكرّس الانسداد السياسي ويعمّق من محتوى الأزمة وقد يقود إلى الانفجار.

الثاني - تحسّن الوضع ولو ببطيء وبالتدرّج، الأمر الذي يحتاج إلى تفاعل الإرادات السياسية والتخلّص من النظام المحاصصاتي، وهذا يتطلّب تعديلات جوهرية في الدستور لإزالة الألغام منه وتحديد المعاني والمباني بنحو واضح، وخصوصاً علاقة بغداد بأربيل، ناهيك عن اعتماد مبادئ المواطنة والمساواة الأساس في علاقة المواطن بالدولة. إذْ لا مرجعيّة ينبغي أن تعلو فوق مرجعية الدولة، خصوصاً باعتمادها حكم القانون.

الثالث - تدهور الوضع وقد يقود ذلك إلى احترابات وتصدعات في الوحدة الوطنية، وهو ما كان الرئيس جو بايدن قد دعا إليه تحت عنوان الفيدراليات التي هي أقرب إلى دوقيات أو كانتونات شبه منفصلة، بإقامة الحدود فيما بينها وتحديد هويّات المرور (أقرب إلى جوازات سفر) ووضع قوّة فاصلة لمنع الاحتراب، وهو المشروع الذي قدّمته إلى الكونغرس في العام ٢٠٠٧ وهذا عملياً يعني تقسيم العراق وإن كان على مراحل ووفقاً للأساس الإثني - الطائفي، الأمر الذي قد يقود إلى عمليات تطهير جديدة دينية / طائفية وعرقيّة، ولعلّ استمرار الحال على ما هو عليه، خصوصاً عدم الثقة بين المجموعات السياسية سيؤدي إلى أن يصبح الأمر الواقع واقعاً.

* أكاديمي وحقوقي عراقي

سؤال الإرهاب ؟

أ.د. عامر حسن فياض

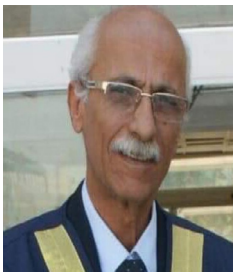

إن منع انتشار الإرهاب ومكافحته يحتاجان إلى فهم، وهذا الفهم يستكمل بتشخيص وتفكيك الإرهاب ومعالجته، أي بتشخيص الإرهاب بوصفه آفة، ثم تفكيك الإرهاب ليتوزع ما بين فهم منع انتشاره من جهة، ومكافحته من جهة أخرى، أما المعالجة فتتم بتدابير ثلاثية الأبعاد (وطنية، إقليمية ودولية)..

ما الإرهاب؟ وما هي أسبابه ودوافعه؟ وما هي نتائجه وكيف يتم التعامل مع المتاجرين به والمحرضين عليه والحاضنين له والساكتين عنه؟ وما هي التدابير الوطنية والإقليمية والدولية لمنع انتشار الإرهاب ومكافحته؟

تلك الأسئلة المعصومة تحتاج إلى أجوبة غير معصومة، أجوبة نختلف عليها لأنها غير معصومة، وهناك اجتهادات تسمح بالإجابة عن بعضها أو جميعها من عدمها. وفي كل الأحوال فإن الاجابات ينبغي أن تتضمن فهمها لما يأتي (تفاهة الإرهاب - تدابير لمنع انتشار الإرهاب- عمليات مكافحة الإرهاب- هجير الإرهاب-ترويض الإرهاب- النظافة من الإرهاب) .

وطالما أن الإرهاب أصبح معلوماً، لا بدَّ أن تكون المواجهة معلومة ايضا، بمعنى هناك ضرورة لقبول التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع انتشاره، مع التمييز بين الشريك الإقليمي والدولي المساهم والشريك الإقليمي والدولي المدسوس في هذا التحالف.. ومع التسليم بأن مواجهة المشروع الإرهابي الفاشي المتأسلم ينبغي تكون مواجهة عالمية، وأن الحسم لدحره عسكريا في العراق ينبغي أن يكون عراقيا بامتياز.

داخليا العلاج للتخلص من الإرهاب يحتاج إلى مبضع، والأخير لا يمكن أن يكون الا بالجيش والقوات الأمنية، التي تتولى مهمة التدابير العسكرية القادرة لوحدها على استئصال الإرهاب.

وعنما نعطي الأولوية في العلاج للتدبير العسكري لا يعني أننا نريد أن نتبنى فقط الحل العسكري، أما التدابير الداخلية الأخرى المصاحبة للتدبير العسكري، فهي تدابير سياسية عراقية، بعضها جاهز ينبغي تفعيله بلا تأخير ولا تباطؤ وهي:

- العمل من أجل التخلص من النقاوات غير النظيفة وغير البريئة، حيث إن كل النقاوات نظيفة وبريئة عدا ثلاث، فالمحاصصة نقاوة سياسية وسخة وغير بريئة، والتعصب القومي نقاوة سياسية وسخة وغير بريئة، والطائفية السياسية نقاوة سياسية وسخة وغير نظيفة، وجميع النقاوات الوسخة هذه بحاجة إلى تأثيم شعبي وتحريم ديني وتجريم قانوني.
- العمل والالتزام بالقضاء على الفقر وبطالة الشباب، وتعزيز التنمية المستدامة.
- ضرورة مكافحة الجرائم ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالإرهاب، ومن بينها جرائم العبث بالمال العام والاتجار بالمخدرات وبالأسلحة.
- تلبية جميع احتياجات ضحايا الإرهاب واسرهم.
- محاكمة ومحاسبة كل من يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع في المشاركة بتمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها أو توفير الملاذات الآمنة للإرهابيين.

ولكي تحظى سياسة مكافحة الإرهاب ومنع انتشاره بالأولوية في أقوال القوى المتنفذة وأفعالها ينبغي أن تكون العلاقة بين فرقاء وشركاء العملية السياسية علاقة شراكة بالواجبات والمسؤوليات وليس بالامتيازات والغنائم، وعلاقة شركاء الفائز بالانتخابات بينهم لا يفوز بكل شيء وغير الفائز بالانتخابات بينهم لا يخسر كل شيء، وعلاقة شركاء أولوياتهم الاستحقاقات الوطنية العراقية لا الاستحقاقات الجهوية.. وعلاقة شراكة لا تخشى من المقسم وطنيا والموزع دستوريا، بل تخشى تقسيم الوطني والوطن المقسم.

بلاسخارت تدعو القادة العراقيين إلى التغلب على حالة الجمود السياسي وتلبية تطلعات الشعب العراقي

السلم والأمن

جددت الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، جنين هينيس - بلاسخارت التأكيد على أهمية التغلب على حالة الجمود السياسي في العراق ، مشددة على أهمية أن تسود إرادة صادقة وجماعية وعاجلة لحل الخلافات السياسية في العراق كي تمضي البلاد قدما وتلبي احتياجات مواطنيها .

وأشارت، خلال حديثها في جلسة لمجلس الأمن ، بعد ظهر اليوم الثلاثاء ، إلى العديد من القضايا التي قالت إنها «باتت مألوفة للغاية ، حيث لا تزال الجوانب السلبية من الحياة السياسية العراقية تعيد نفسها في حلقة مستمرة على ما يبدو من سياسة المحصلة الصفرية» .

وقالت الممثلة الخاصة إن العراقيين مازالوا بانتظار طبقة سياسية منشغلة بمعارك السلطة ، التي عفا عليها الزمن، بدلا من أن تشمر عن سواعدها لإحراز تقدم في تحقيق القائمة الطويلة من الأولويات المحلية المعلقة في العراق .

وقالت السيدة جنين هينيس - بلاسخارت إن الوقت قد حان لإعادة التركيز على ما يتوجب التركيز عليه هو الشعب، وبرنامج عمل ، مشيرة إلى إن للتقاعس السياسي في العراق ثمنا باهظا ، ليس لمن هم في السلطة، ولكن لأولئك الذين يسعون جاهدين لتأمين معيشتهم من يوم لآخر .

وشددت على ضرورة بناء الثقة، بما في ذلك التعهد بالامتناع عن القيام في المستقبل بإجراءات أحادية الجانب ذات دوافع سياسية .

«دبلوماسية الصواريخ»

فيما يتعلق بالهجمات الصاروخية في العراق، وصفت ذلك بأنه أمر مزعج ومربك وخطير. وقالت إن العراق يرفض فكرة أنه يمكن معاملته «بمثابة الفناء الخلفي للمنطقة حيث ينتهك الجيران وغيرهم بشكل متكرر سيادته وسلامة أراضيه ».

وقالت إن «دبلوماسية الصواريخ» هي أفعال متهورة، مع ما قد يترتب عليها من عواقب مدمرة محتملة، مشددة على أن «العراق ليس بحاجة إلى حكام مسلحين ينصبون أنفسهم زعماء». وشدّدت مرة أخرى على الأهمية البالغة لتأكيد سلطة الدولة .

أما بشأن العلاقة بين بغداد وأربيل ، دعت المسؤولة الأممية كافة الأطراف المعنية إلى الاسترشاد بروح الشراكة والتعاون ، بما في ذلك ما يخص الحكم الصادر مؤخرا عن المحكمة الاتحادية العليا بشأن قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان .

وحول الانتخابات في الإقليم ، قالت السيد بلاسخارت إنه من الأهمية بمكان تهيئة الساحة الانتخابية - مع تمتع جميع الجهات الفاعلة السياسية ، الكبيرة منها والصغيرة بتكافؤ الفرص - بمعنى توفير بيئة انتخابية مواتية ، وأشارت إلى أن تعمق الانقسامات السياسية أثر سلبا على سكان إقليم كردستان .

الوضع في سنجار

بشأن الوضع في سنجار، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق إلى ما شهدته المنطقة من محن مروعة، بلغت ذروتها في الجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش .

«واليوم، بينما يحتاج السكان المحليون بشكل عاجل إلى إعادة بناء حياتهم ، لا يزالون يواجهون عقبات غير معقولة. عقبات بسبب الخلاف على الترتيبات الأمنية وتقديم الخدمة العامة والإدارة الموحدة» .

وقالت بلاسخارت إن الافتقار إلى آليات تنسيق وتنفيذ واضحة وهيمنة المصالح الحزبية والوجود المستمر للمفسدين يعوق بشكل كبير إحراز تقدم ملموس ، وأشارت إلى اندلاع الاشتباكات مرة أخرى، في الأسابيع الأخيرة، مما أسفر عن نزوح العائلات في سنجار إلى إقليم كردستان بحثا عن المأوى، وجددت التأكيد على ضرورة أن تكون سلامة وأمن أهالي سنجار أولوية .

العواصف الترابية والرملية

بشأن العواصف الترابية التي اجتاحت العراق مؤخرا، قالت ممثلة الأمين العام إن الموجة الحالية من العواصف تفوق بكثير ما خَبِرَهُ العراق في السنوات الأخيرة ، وقالت إن تلك العواصف الترابية والرملية الشديدة تدفع الناس للفرار بحثا عن مأوى، بل وتتسبب في المرض والموت .

نص كلمة العراقية هناء ادور
في مجلس الأمن الدولي

السيد رئيس مجلس الأمن الموقر

السيدات والسادة الموقرين أعضاء مجلس الأمن

بصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان وناشطة مدنية في العراق لسنوات طويلة، عملت مع زملائي بلا كلل بعد ٢٠٠٣ لإعادة بناء الوعي المجتمعي على قيم ومبادىء حقوق الإنسان وعدالة الجندر. حققنا كحركة مجتمع مدني انجازات ملموسة في حملات المدافعة بشأن القوانين والسياسات والبرامج، وتعزيز حركة المطالبة بالحقوق بين الشباب والنساء والأقليات والشرائح الاجتماعية المستضعفة، انعكست في حركة الاحتجاجات السلمية منذ ٢٠١١ التي بلغت أوجها في انتفاضة اكتوبر الشعبية ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

ندرك ان عملية التغيير لبناء النظام الديمقراطي والحكم الرشيد تستلزم عملاً مثابراً شاقاً وصبراً هائلاً للبناء. الآن وبعد ما يقارب العشرون عاماً، تشير المؤشرات - التي تداولتها وكالات الأمم المتحدة والمراكز البحثية الدولية - إلى تراجع مريع في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والبيئي في العراق، في ظل نظام سياسي، قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية بدون سند دستوري أو قانوني، تحكمت في قيادته كتل سياسية بلا رؤية وطنية لإدارة البلد، وتفتقر أيضاً إلى الثقة فيما بين أحزابها، وبين الأحزاب وسلطات الحكم ومؤسساته. نهبت موارد الدولة وموازناتها لأجل مصالحها الفئوية الضيقة والشخصية، ونشرت الفساد والخراب في مؤسسات الدولة، وحتى حملاتها للاصلاح ومحاربة الفساد هي فساد كبير. كما استبيحت سيادة البلاد أمام التدخلات الأجنبية العسكرية والأمنية المستمرة.

السيد الرئيس

سيادة القانون في بلدي حلّ محله انتشار السلاح بيد العشائر والجماعات المسلحة. الإفلات من العقاب هي السمة البارزة في نظام العدالة، لذا يتوجه المواطنون لحل نزاعاتهم وخلافاتهم على اساس الفصول العشائرية بدلاً من المحاكم. كما نشهد تسييس نظام العدالة حيث تصدر أحكام قضائية قاسية مبنية على دعاوى كيدية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والاعلاميين والمتظاهرين السلميين وصلت إلى اصدار أحكام بالاعدام. ولم تنشر نتائج التحقيقات بشأن أنماط الاغتيالات والاعتداءات العنيفة ضدهم التي نسبت إلى «عناصر مسلحة مجهولة الهوية». ولايزال مصير عدد من الناشطين والاعلاميين المعتقلين والمختطفين مجهولاً، ناهيك عن الآلاف من المختفين قسرياً، لم يتحرك القضاء لبحث قضاياهم وإنصاف عوائلهم، في حين المتهمين بجرائم المخدرات والفساد الكبيرة تصدر أحكاماً خفيفة بحقهم، بل وبراءتهم أو ينالون عفواً خاصاً.

اختزلت الديمقراطية في العراق باجراء خمس عمليات انتخابية عامة، أدت إلى اختمار وضعيات غير ديمقراطية بديلة بعنوان التوافق بين الأحزاب السياسية الحاكمة، وصلنا فيها الآن إلى مرحلة الجمود السياسي. الحكومة هي لتسيير الأعمال اليومية، وأجهزتها متوقفة عن ممارسة وظائفها بسبب عدم وجود الموازنة. كما ان مجلس النواب معطل، رغم مضي ما يقارب الخمسة أشهر على مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات. للأسف، حتى المحكمة الاتحادية العليا المعنية بتفسير نصوص الدستور، ساهمت قراراتها الأخيرة في تصلب حالة الجمود السياسي، بدلاً من الاجتهاد في تفكيكه من أجل المصلحة العامة.

تعمقت أزمة عدم ثقة الشعب بالطبقة الحاكمة والمؤسسات العامة، وحتى في انتخابات اكتوبر ٢٠٢١، لم تتجاوز نسبة مشاركة الناخبين ٣٥ بالمائة في أحسن الأحوال. وبشأن دعوات الاصلاح والتغيير التي يطلقها صناع القرار السياسيين، هناك مثل يردده العراقيون: «المجرب لا يجرب».

السيدات والسادة الكرام

أزاء الواقع المرير الذي نعيشه، والمحفوف بالمخاطر، بات الاصلاح والتغيير حاجة آنية ماسة، لتحقيق الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين العراقيين، وفق عقد اجتماعي جديد، يضمن المواطنة المتساوية الحاضنة للتنوع والعدالة الاجتماعية والتداول السلمي للسلطة في اطار دولة مدنية.

أناشد المجتمع الدولي، قبل فوات الأوان، للقيام بمبادرة مدروسة، ضمن سقف زمني محدد، باتجاه الضغط على السلطات العراقية وصناع القرار من السياسيين، للعمل الجدي لتجاوز حالة الجمود السياسي والانقسامات فيما بينهم، وتغليب مصالح الشعب العراقي على مصالحهم الفئوية الضيقة، واحترام التزاماتهم الدولية لاتفاقيات حقوق الإنسان. ومن الأهمية ادماج منظمات المجتمع المدني ضمن المبادرة لتفعيل دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة القانون، والضغط لوضع حد للافلات من العقاب، والترويج للتعايش السلمي والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

بغداد - ٢٠٢٢/٥/١٧

المرأة .. و البرلمان .. والشرق الاوسط

محمد ناصر الفيلي

منذ عصر النهضة، كان مطلب الشخصيات والقوى السياسية المنورة في المنطقة يقضي بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنقابية، وتمثيلها في البرلمان وإدارة المؤسسات العامة والخاصة، بما يتلائم مع دورها الفاعل في بناء مجتمع جديد .

لقد اثبتت المرأة قدرتها على اكتساب العلم والمشاركة في العمل والإنتاج ، وبالتالي كان لا بد من توجه نوعي جديد لاشراكها بصورة مساوية في الحياة السياسية، مع اختلاف تجلياتها لكي تلعب دورا إيجابيا، ، عبر المشاركة في تقرير مستقبل شعوب المنطقة في عصر التبدلات السريعة التي يشهدها النظام العالمي الجديد على المستوى الكوني .

ليس من شك، من هذه الهواجس الفكرية ، تشكل سببا كافيا لاختبار عقولات علمية دقيقة حول مدى قدرة المرأة على تنفيذ الأعمال المعقدة عليها من خلال المشاركة في الأعمال التي كانت حكرا على الذكور طيلة الفترة الماضية، وقابلتها على تشكيل (لوبي) نسائي يدافع عن خصوصية ألمرأة في مجال العلم والعمل ، ودفاعهن عن الضمانات الضرورية لحماية الطفولة والامومة، ومشاركتهن في الدفاع عن القضايا الوطنية وما يتعلق بمشاركتهن البرلمانية. فمن المعروف، أن العرف السياسي السائد في دول المنطقة، أن دخول القبة البرلمانية يأتي من باب الولاء للنخبة الحاكمة، وعلى قاعدة التعيين من خلال قوائم حزبية أو جبهوية معدة سلفا بحيث تتحول المرأة النائب ، إلى مجرد كوتا تضاف إلى البرلمان. ويمكن شطب اسم النائبة أو ابقائها في البرلمان التالية، تبعا لمزاج النخبة، وليس لنجاحها أو فشلها في الادار البرلمان، كما أن درجة الوعي في مجتمعات المنطقة لم تسمح حتى الآن بتمثيل المرأة في البرلمان من خلال معارك انتخابية تخوضها على قاعدة برنامج واضح، أو عن طريق التمثيل آلافرادي للمرأة في بعض بعض دوائر الانتخابية.

فزيادة عدد النائبات التي وصلت تقريبا الى ١١ / في بعض الدول كمصر، و٥. ١٢/ في البحرين ، كانت تمثيل لارادة النخبة الحاكمة بتخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان وليس من خلال معركة الانتخابات، وذلك يتناقض بصورة جليةمع مبدأ التمثيل الذي تقوم عليه الديمقراطية السلمية، وتأتي مع مساعي الرتق السياسي وليس الإصلاح الذي اخذت صيحاته تتعالى في الاوساط (الانتجلنسيا) وحركة العوام العامة. ولم يظهر للمرأة اداء متميز في المجالات التشريعية والحقوقية والرقابية سوى في تونس، ومرد ذلك إلى ذلك إلى القوانين والتشريعات التونسية التي ارسيت منذ عهد يمتد إلى عدة عقود حيث أعطت تلك التشريعات حيزا واسعا للمرأة من حقوقها الطبيعية في العلم والعمل ، لذا انطلق الادار البرلمان للنائبات التونسيات من الموقع المتقدم ، لوضع المرأة في المجتمع التونسي.

وقد ساهمت النائبات قدر الإمكان في تقديم بعض مشاريع القوانين الجديدة وشاركن في نقاشات. البرلمان بفعالية وجدية، وصوتت لصالح معالجة بعض القوانين العامة التي تناولت القضايا الوطنية. وبرغم وجودها في البرلمان، الا انهن لم يظهر ميلا إلى التعاون والتنسيق بينهن لخلق لوبي نسائي داخل البرلمان يدافع عن قضايا المرأة في مجالات حماية الطفولة والمرأة العاملة وتطوير التشريع القرار مساواة تامة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات وتنقية القوانين القديمة من كل أشكال التمييز ضد المرأة، وهو ما يعكس الصفة التشكيلية لمشار كتهن البرلمان ية، حيث تشكل النائبةجزءا لا يتجزء من النخبة التي اوصلها إلى القبة ..

العراق وتعبيد الطريق نحو الديمقراطية

محمد حسن الساعدي

حقق العراقيون تقدماً ملحوظاً في ملف الديمقراطية، منذ عملية أسقاط النظام البائد عام ٢٠٠٣، مع ملاحظة ان العراق من الدول القلائل، التي حصلت على دعم دولي واعتراف بانتخاباته البرلمانية الفصلية .

على الرغم من هذا التقدم الا ان الجهود لازالت تتعثر أحيانا لترسيخ تجربته، بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي ضربت الدولة كلياً، والتي وصلت في بعضها لمرحلة العجز أمامها، يضاف لها الفساد الذي ضرب جميع القطاعات .

الظروف عززت نفوذ بعض الأحزاب السياسية، وجعلتها تتمدد في الدولة بصورة أكثر عمقا، والتي تسعى لفرض نظام سياسي يتلائم وتطلعاتها، في تجذير نفوذها وبناء «دولتها العميقة» لتتنافس مع مؤسسات الحكومة العراقية، وبالتاكيد هذه تعمل خارج الدستور العراقي .

ضعف الخدمات وتفشي الفساد، من اهم الظواهر التي تضرب أركان الدولة، ويعكس غياب الحكومة عن المشهد الخدماتي في البلاد، وتشجيع التظاهرات والاحتجاجات المناهضة للحكومة، كلها تسبب تراجعاً في فرص الوصول، الى تسويات سياسية في تشكيل أي حكومة قادمة .

الشعب العراقي من جانبه وجه العقوبة للطبقة السياسية عموماً، عبر عدم المشاركة في الانتخابات، وإذا حدثت مشاركة فعلية فانها لا ترقى لمستوى الديمقراطية المرجوة، والتي بالتاكيد ستكون مؤثرة على، عمليات انتقال السلطة بصورة سلمية ومنظمة، وتمثل عائقاً أمام حركة الاستثمارات الدولية في البلاد، بحجة عدم وجود الامن والاستقرار فيه .

العمل يسير بصورة وخطوات بطيئة نحو ترسيخ الديمقراطية، وتسعى فيها القوى السياسية، الى تعزيز الشرعية والتوزيع العادل لثروات البلاد، وإعادة الانتعاش المجتمعي وتعزيز الهوية الوطنية، وتقوية الدولة بما يعزيز هيبتها، امام سلطة الاحزاب المتنفذة ويمنع تغولها على الدولة ومؤسساتها كافة .

لذلك امام هذا التباطؤ ينبغي على القوى السياسية بالدرجة الاساس، تعزيز هيبة الدولة وتعزيز الديمقراطية، والسير قدماً نحو تشكيل حكومة قوية قادرة على تغيير الواقع، بما يحقق الامن والأمان في البلاد.. وإلا فهم اول من سيتضرر من غرق سفينة الوطن بنا جميعا .

المبادرات الوطنية للتشجير تتحقق بالأفعال

ماجد زيدان

تصريحات حكومية وسياسية كثيرة تطلق عن مبادرات وحملات وطنية مع كل ازمة تنشب لحل مشكلات مختلفة تواجه البلد والمجتمع على مختلف الصعد ولكنها تبقى مبادرات على الورق واقوال لن تتحول الى انجاز ملموس يثمر عن فائدة وتعظيم للموارد والانتقال من حالة الى حالة نوعية ارقى تجعل من المشكلات خلفها وتتجاوزها .

اخر المبادرات التي اعلنتها الحكومة هي زراعة المناطق والمواقع الصحراوية واحياء الحزام الاخضر او تشجير مساحات جديدة مصدات للأجواء التربة ، وستوفر المبادرة الآلاف من فرص العمل , وذات مردودات ايجابية كثيرة منها الحفاظ على البيئة وتقليل موجات العواصف الترابية وزيادة منتوجات المحاصيل الزراعية المحلية . وفي محاولة لإضفاء الجدية على الامر اكدت الحكومة أن «الأمانة العامة لمجلس الوزراء بانتظار وضع الخطط بشأن هذه المبادرة . و تعمل الآن بالتنسيق مع وزارات الزراعة والموارد المائية ومنظمات المجتمع المدني عبر دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس النواب بشأن مشكلة التصحر»، مشيراً الى أن «مبادرة وطنية لزراعة المناطق والمواقع الصحراوية ستنطلق قريباً «.

وقبلها طرحت مبادرات وطنية بشان تحسين التربة وحماية المنتج المحلي ودعم الفلاحين بالمستلزمات الزراعية وغيرها على اكثر من قطاع , وما ان انفضت المؤتمرات الصحفية لم نعد نسمع عنها شيئا , ونتساءل هنا هل ما زالت قائمة ام لا ؟ ما ذا نفذ منها ؟ فشلت ام نجحت ؟ وغير ذلك من الاسئلة التي تدور على كل شفة ولسان وتشغل البال , ولكن للأسف لا اجابة عنها ولا متابعة لها او اهتمام يطمئن المواطنين على اموالهم وعمل مؤسسات دولتهم في خدمتهم , وبالتالي تحسين الاقتصاد الوطني ودخل الفرد , وفي النهاية يلمسون ان منجزا يتحقق لهم وليس مجرد تصريحات زائفة .

التصحر كارثة يعاني منها المواطنون , اي انها راهنة , لا تحتمل الحلول الروتينية والتسويف والمماطلة , والمبادرات عادة تتطلب المباشرة فورا بها ولامجال للانتظار , خصوصا ان بعضها تتوفر الامكانات اللازمة لها محليا , وزراعة تخوم المدن مسالة تقع على عاتق الادارات المحلية بالتعاون مع الحكومة الاتحادية والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية , اي ان العمل فيها سيكون جماعيا وليس جهدا فرديا يأخذ وقتا ..

واحدة من المشكلات في هذه المبادرة مسالة المياه , فتقتضي الضرورة اتباع الوسائل العلمية في الزراعة والاقتصاد في المياه وانواع الاشجار وذات المردود الاقتصادي وغيرها من ادوات النجاح وهذه كلها فوائد مباشرة وغير مباشرة من المبادرة اذا ما تم اخذها على محمل الجد .

وبهذه المناسبة نقترح الاستفادة من الطلبة خريجي الدراسة الاعدادية والجامعية للعمل في اصلاح وتسوية التربة واستزراع الاشجار ..لأيام محدودة يمنح خلالها شهادة تقديرية الى جانب المردودات الاخرى المعنوية والاجتماعية التي تشيعها مثل هذه الممارسات الايجابية .

مرة اخرى نتمنى ان لا تنتهي هذه المبادرة وغيرها مثل سابقاتها باثر لا تأثير له , نطمح ان نرها بحجم عنوانها والدعاية لها وبقدر المسؤولية التي تفرضها , والاهم الحاجة الماسة لها .

الإنسان والطبيعة والدولة والديمقراطية

فلاح أمين الرهيمي

تكونت الطبيعة قبل ملايين السنين من وجود الإنسان الذي كان يعيش مع الحيوانات وينطق نغمات صوتية مثل نباح الحيوانات وكان مخه على شكل خطوط مستقيمة فدفعته غرائزه ورغباته وحاجاته إلى التقرب والتعارف مع أخيه الإنسان وأصبحت تلافيف مخه على شكل تلافيف حلزونية وتشكلت مجاميعهم على شكل كبيرة تعيش في الغابات الكثيفة والمغارات وقد اكتشفت في غابات الأمازون وغيرها في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا وكانت حياتهم تسودها الفوضى ومع مرور الزمن فرضت الحاجة والظروف الحياتية تنظيم حياتهم وتقسيم أعمالهم فنشأت شخصيات قيادة بينهم في الإشراف وتنظيم أعمالهم وحياتهم على شكل رئيس ومرؤوس وتطورت هذه الحالة والظاهرة إلى ما يشبه السلطة التي تحولت بعد ذلك إلى دول من خلال أعدادهم الكثيرة وكانت خدمية طوعية ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه المجاميع التي تشكل الدولة تستغل الطبيعة من أجل توفير جميع مستلزمات الإنسان وخاصة بعد أن تطورت الحياة من مرحلة بداية تجمع المجاميع البشرية التي كان يطلق عليها (المرحلة المشاعية) لأن حياتهم كانت مشتركة بينهم، وكانت السلطة فيها إلى الأم لأنها هي التي كانت تولد الإنسان وترضعه وتربيه فحدثت التطورات وبداية تنظيم حياة المجاميع البشرية فانتقلت إلى عهد الرق والعبودية والمرحلة الإقطاعية وأصبحت السلطة في العائلة إلى الأب بعد أن أصبحت كل عائلة مستقلة عن الأخرى بعد أن توزعت تلك المجاميع إلى عوائل مستقلة الواحدة عن الأخرى .

أما تلك المجاميع التي استلمت زمام السلطة تطورت وتوسعت مسؤوليتها إلا أنها بقيت أعمالها ومسؤوليتها خدمية للمجاميع البشرية التي أصبحت الطبيعة وملكيتها إليهم لأن بعض الرجال أصبح يزرع الأرض أو يستغلها ويحيطها بسياج يحفظ بها الحيوانات التي يصطادها ويرعاها بعد أن أصبحت تزيد عن حاجة الإنسان كما ظهرت مع تطور المرحلة إلى الإقطاعية والملكية الخاصة والزراعة وأصبح الإنسان يقدم تنازلات إلى السلطة الحاكمة .

وبعد تطور هذه المرحلة وظهور الطبقات الاجتماعية ظهر مفهوم الدولة والمجتمع المدني الذي أعدهما التقليد الفلسفي للمفكرين مع تطور هذين المفهومين من (لوك إلى فولتير إلى روسو إلى مونتسكيو وآدم سمث وهيغل وفيورباخ وكارل ماركس) وظهور الأفكار الديمقراطية التي كانت في الظاهر ليست إلا شكلاً معين للدولة إلا أنها في الحقيقة والواقع ما هي إلا حقيقة جمع من أنواع الدولة التي هي أيضاً ديمقراطية بذاتها في تعاملها مع الإنسان التي يجب أن يكون شكلها الخارجي لا يتعارض ويتناقض مع جوهرها وثم أصبحت الديمقراطية هي السر القاطع لجميع الدساتير في العالم باعتبار أن الديمقراطية تنطلق من الإنسان لأجل الإنسان وتقيم الديمقراطية الاقتراع العام غير المحدود وتجعل من الإنسان ممثلاً للإنسان الآخر وتوحد الدائرة السياسية المجردة مع الحياة الملموسة للشعب بكامله وتجعل هذه الحياة الملموسة راجحة الكفة بين الإنسان والدولة باعتبارها تحسم التناقضات في المصالح التي تقسم المجتمع المدني ضد نفسه والأفراد فيما بينهم ومن خلال ذلك نضمن حقوق جميع المواطنين بحيث تصبح لا تختلف عن حقوق الإنسان التي ضمنته القوانين السماوية والوضعية بحيث تصبح هذه الحقوق تعبر بشكل حقيقي وواقعي عن حق الجماعة الإنسانية وليس أن تستخدم الديمقراطية كأقنعة لمصلحة الدولة الأنانية التي تزيف إرادة الإنسان وبالتالي يؤدي إلى الخلل في العلاقة بين الإنسان والدولة حينما تنحرف الدولة عن هدفها كدولة للقانون والحق والمساواة الذي لا يمكن لعملها ودورها الإنساني الذي وجدت من أجله الذي يتجسد لتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لجميع أبناء الشعب بدون تفريق بين إنسان وآخر وبدون تمييز واختلاف لأن الدولة مؤسسة خدمية لجميع أبناء الشعب الذي هو أكبر من القومية وأوسع من الطائفة.

العراق على فوهة بركان ؟

د. جواد بشارة

يمكننا القول إن العراق يقف على حافة الهاوية بعد نتائج انتخابات أكتوبر ٢٠٢١ فالشعب العراقي كان عازفاً عن المشاركة وقاطع الانتخابات بنسبة ٨٠ بالمائة لأنه فقد الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة في العراق برمتها منذ عام ٢٠٠٣ وأغلب مكونات هذه الطبقة هي أحزاب وكتل تمتلك فصائل مسلحة وميليشيات مدججة بالسلاح ، بعضها خارج على القانون وتتبع دولة أجنبية ، وتعمل على فرض إرادتها بالقوة والتهديد بالسلاح وكسر إرادة الخصوم وخاصة إرغام الشعب وتركيعه ومحاربته في قوته اليومية ومعيشته .

في السنوات السابقة كان هناك لاعب خارجي يتدخل ويوجه دفة السياسة وتمثل بأمريكا وإيران وبعض دول الجوار على درجة أقل مثل تركيا والخليج ، أفرزت الانتخابات ، وخاصة بعد ثورة أكتوبر الشبابية ، ثلاث قوى أساسية وهي التيار الصدري والإطار التنسيقي والمستقلين والحزبين الكرديين الرئيسيين ومعهم أحزاب كوردية صغيرة والمكون السني الذي اجتمع في تحالف سيادة ، بادر مقتدى الصدر بتأسيس تحالف ثلاثي إسمه تحالف إنقاذ وطن من التيار الصدري والبارتي والسيادة في مقابل المعترضين على هذا التحالف المكون من اليكتي الكوردي ومجموعة عزم السنية المنشقة وجماعة الإطار التنسيقي الشيعية المكونة من دولة القانون وفتح والحكمة وعصائب أهل الحق والفضيلة وبقية الفصائل المسلحة الولائية التابعة لإيران كحزب الله والنجباء وغيرهم والذين شكلوا ما يسمى بالثلث المعطل وهو مفهوم مستورد من لبنان وكرسته المحكمة الاتحادية مما خلق حالة من الانسداد السياسي لأن الأغلبية الفائزة في الانتخابات والمتمثلة بالتحالف الثلاثي تملك بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ مقعد نيابي ويحتاج إلى ٢٠ مقعد إضافي لتوفير النصاب القانوني البرلماني أي ٢٠٠ نائب، من أجل التصويت على انتخاب رئيس الجمهورية العراقي الجديد خلفاً للرئيس الحالي د. برهم صالح المنتمي للاتحاد الوطني الكردستاني اليكتي المتمسك بترشيحه ومستعد للخروج من التحالف الكردي في حالة تجريده من هذا المنصب وترشيح منافس له من جانب البارتي .

الإطار التنسيقي مصر على المشاركة في الحكومة القادمة وتقاسم الكعكة أي الوزراء والمناصب والامتيازات السياسية والمالية والسلطة والسطوة واستمرار المحاصصة بحجة إن التحالف الثلاثي يجرد المكون الشيعي من استحقاقه الذي تكرس وفق عرف سياسي وليس دستورياً ومع ذلك يفرض نفسه كممثل للمكون الشيعي في حين يرفض مقتدى الصدر هذا الطرح ويصر على نحو قاطع بأنه لايريد التحالف مع قوى الإطار التنسيقي الذي كرس الفساد والنهب وتسبب بانهيار العراق على كل الصعد على مدى ١٨ عاماً وعندما حاول التحالف

الثلاثي إيجاد حل مؤقت للانسداد السياسي ومحاولة توفير سبل العيش للشعب العراقي المنغلق حالياً بسبب عدم تشريع الموازنة فاقترح قانون الأمن الغذائي فقام الإطار التنسيقي بتحريك المحكمة الاتحادية لإصدار قرار يمنع الحكومة من تشريع مثل هذا القانون لأنها حكومة تصريف أعمال ومنع البرلمان من تشريع القوانين بغياب حكومة جديدة يقوم الإطار التنسيقي بمنع تشكيلها كثلث معطل وكسر النصاب في البرلمان باستمرار وعناد بطريقة كسر العظم الأمر الذي أثار حفيظة وغضب مقتدى الصدر الذي سبق له أن أعطى فرصة للإطار التنسيقي بتشكيل الحكومة إذا استطاع ذلك وأعطاه فترة ٤٠ يوماً ومنح المستقلين مهلة ١٥ يوم لتشكيل حكومة وفشل الطرفان ومايزال الإطار التنسيقي مصراً على إجبار التيار الصدري على التحالف مع الإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة إلا أن مقتدى الصدر رفض بشدة مثل هذا الابتزاز فقام بفتح النار إعلامياً وكلاميا على الإطار التنسيقي وحلفاءه وفي نفس الوقت تحضير ميليشياته سرايا السلام لتكون على أهبة الاستعداد والتهديد بتحريك الشارع الذي يستطيع إخراجه بالملايين وقد يقود ذلك إلى مواجهات مسلحة بينه وبين الفصائل والميليشيات المسلحة الخارجة على القانون والمحتمية تحت مظلة الحشد الشعبي. لذلك صرح الصدر بحسم بأن أفعال الثلث المعطل مشينة. وقال لن نتحالف مع الثلث المعطل ولن نعيد العراق إلى المحاصصة والفساد ، وأضاف بأن المنتمين للثلث المعطل لا وجود لهم بلا سلطة ، فالسلطة اعمت أعين الثلث المعطل امام مصالح الشعب، لأن الشعب فقير بسبب التوافقية والفساد ، وأضاف «هل وصلت بهم الوقاحة لتعطيل القوانين التي تخدم الشعب؟ والله انهم يستهدفون الشعب ويريدون تركيعه ، افعالكم لن تجبرنا للتحالف معكم».

والإطار التنسيقي يرد في بيان صدر فجر الإثنين ١٦ أيار ردًا على خطاب الصدر ووصفه: بخطابات مضللة تصدر من قوى تدعي أنها فائزة وتمثل الأغلبية لكنها فشلت في مشروعها الاستحواذي وتحاول تضليل الرأي العام. في حالة عدم الوصول إلى حل يتنازل الإطار عن مطلبه بالمشاركة في حكومة توافقية مرفوضة صدرياً وذهابه للمعارضة، لن يكون أمام التحالف الثلاثي سوى حل البرلمان وإعادة الانتخابات الأمر الذي لايحظى بموافقة وارتياح البارتي وتحالف سيادة السني فالفوضى أمام الجميع والتوافق القسري خلفهم فكيف الخروج من هذا المأزق ؟

ذوو الاحتياجات الخاصة بين الحرمان والإهمال

كاظم صبار العبودي

يشق ذوو الإعاقة طريقهم في الحياة بصعوبة بالغة، بحكم ما فقدوه من مكون أساس في أجسادهم أو لفقدان أحد أعضاء جسمهم لوظيفته، ويحفر العراقيون منهم في صخور المستحيل ليعبدوا طرقهم الخاص بالحياة، فتراهم مبدعين في مجالات اتقنوها بجهدٍ مضنٍ وإصرارٍ عظيم وعمر طويل، وفي ظل ذلك الابداع والاصرار والكفاح، تدير الدولة والحكومة العراقية ظهرها لتلك الشريحة المهمة.

بينما تبذل الدول المتقدمة جهوداً كبرى لمساعدتها في العيش الكريم وتسهيل اندماجها في المجتمع، فضلاً عن دعم الموهوبين منها ليكونوا شريحة قادرة ومنتجة، فيصطنع المسؤولون في الدولة العراقية العراقيل لإعاقة أولئك الموهوبين والمبدعين، الذين أذابوا العمر لتحقيق أحلامهم، لإزاحتهم وإقصائهم من الحياة وهم احياء، واعتبارهم شريحة يجب أن تبقى من الدرجة الثانية وتحت الوصاية.

ولاحظنا ذلك في قانون ذوي الاعاقة المخجل رقم ٣٨ لعام ٢٠١٣م، الذي لم يتمكن من تحقيق أحلام هذه الشريحة ولم ينصفها، بل صار عائقاً بيرواقراطياً ينظم إلى كم هائل من الاجراءات التعسفية والصيغ القانونية الاقصائية التي تواجه ذوي الاعاقة، وضع أغلبها ليملأ فراغا على الورق ولتكون حاجزاً ومانعاً، وفي جانب آخر صار تشريعاً يتسلقه المنتفعون من السياسيين وغيرهم يستغلونه لمغانمهم، وارثا من المناصب يتقاسمه البعض الآخر .

فأعوام مضت على إقرار القانون ولم يمنح ذوو الاعاقة هويات خاصة تمنع إذلالهم وتنزلهم من «دولاب هواء» التقارير الطبية و الاوراق الثبوتية المذلة للمعاق التي تجري بكل مناسبة وحدث واستحقاق مهما كان بسيطا أو ضئيلاً.

فالإجراءات تطبق بأعنف صورها على ذوي الإعاقة، وتجعلهم يفترشون الأرض في اللجان الطبية ويقفون في طوابير اللانسانية منذ الصباح الباكر، ليثبت للجنة الطبية للمرة الأف أن ساقه مبتورة وآخر يثبت من على كرسيه المتحرك وقدماه النحيلتان تتدلى أنه مقعد، والنكى أن هناك أصحاء أثبتوا عوقهم على الورق، دون أن يمروا على اللجان او الدوائر ذات العلاقة او مرَّوا مرور الكرام، ليتطفلوا على حق بسيط لشريحة مظلومة، كما جعل القانون الوصاية لأصحاب المحاصصات ومطامعهم، ليضعوا من لا يشعر بهموم وآلام ومعاناة هذه الشريحة وصيا وراعيا، دون رعاية فعلية وخارج خدمة ذوي الاعاقة واحتياجاتهم، ضاربين القانون عرض الحائط، ولم يقف الامر عند المؤسسة المعنية بذوي الاعاقة بشكل مباشر، بل تعداه إلى الصحة وملاكاتها الطبية، التي لم تراعِ أنها تتعامل مع شريحة تحتاج للرعاية وتوفير سبل الخدمة، فتجد أطباء اللجان دائما ما يتغيبون أو يتأخرون لساعات طويلة تصل لأكثر من ثلاث ساعات، مستهينين بهذه الشريحة وآلامها ومعاناتها، ما جعل المعاق تحت رحمة غيره، ودفعه لليأس وعدم المراجعة في أحيان كثيرة، لأن معاناته في المراجعة فاقت حقوقه التي يمنحها أياه القانون، ناهيك عن وزارة التعليم العالي والتربية، فلم تضعا الأولى بالحسبان ظروف المعاق القهرية كاشتراط العمر للمعاقين لاكمال دراستهم العليا، أو يجب أن يقضي سنتين بعد آخر شهادة في وظيفته، وكأنها تتقصد تقزيم حق قانوني بسيط جدا وضعه منصف لاحتضان طاقات هذه الشريحة، وتجاهلت أن المعاق كلما تقدم بالعمر زادت معاناته من العوق وان ظروفه غير مستقرة صحياً واجتماعياً ومادياً، لينتظر سنوات أخرى، ومنعت من تقدمَ بالسن شيئا قليلا أن يقدم على الدراسات العليا، ولم تلتفت الوزارة إلى أن القانون ضمن مقعداً لذوي الاعاقة، بينما تضيع وزارة التعليم مئات المقاعد المخصصة للمعاقين سنويا بسبب شروطها، التي لم تراع وضع ذوي الاعاقة وظروفهم الصحية والاجتماعية لتساويهم بغيرهم، لذلك هي مدعوة لإلغاء شرط العمر والخدمة سنتين بعد خر شهادة لذوي الاعاقة لاشغال هذه الشريحة مقاعدها المخصصة وعدم المنّة بها، فقد حددها قانون صريح و واضح، كما ويجب ألا تتقاطع الضوابط مع روح القانون، كذلك تعد خطوة منها لدعم المبدعين من هذه الشريحة، التي يجب ان تخطوها كونها المعني الأساس باحتضانهم.

ولا نكتفي بهذا الحد فالتربية معنية ايضا بهذا الشيء فهي لم توفر المدارس والصفوف التي تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة والمناهج الدراسية والمباني ومتطلبات آخرى.

أما المؤسسات مثل وزارة التخطيط والمحافظات والوزاراة المعنية بالبناء والنقل، يجب أن توفر في كل مبنى وطريق ووسائل النقل متطلبات ذوي الاعاقة من مقاعد وسلالم وأماكن خاصة وأماكن وقوف وغيرها، فتخصيص مصعد للمسؤول وحرمان ذوي الاعاقة إجراء مخزٍ ولوثة انسانية وظليمة كبرى، يجب أن تدينها حقوق الإنسان التي صمتت كثيرا عن إهمال وتجاهل هذه الشريحة.

اطراف الازمة العراقي كفاكم صراعاً .. الحل داخل حقائبكم

علي عرمش شوكت

هنالك مثل شعبي في الريف العراقي يقول : { الذي يكسرها يحش لها } بمعنى يأتي بالحشيش « العلف » للدابة التي كسر ساقها لانها غدت لن تتمكن من الذهاب الى المراعي.. قصدنا هنا اطراف الازمة التي غدت تسرّب بعضاً من لهيب انفجارها الذي سيكون اول وقوده ذات الاطراف المتقاتلة على المال السحت والنفوذ السلطوي المنفلت ولم يسلم منها احد. ان كل طرف منهم يضغط على الطرف الاخر بغية التنازل له . حتى ان بعضهم اخذ يتجاوز على الاسس الدستورية . والانكى من ذلك تجاهل مصير الشعب العراقي واحوله المتردية المتأزمة لاخر نفس .

اطنبوا في صنع المتوهات والخداع وضخوا المزيد من المبادرات الفارغة في الوقت الذي يوجد في جعبة كل طرف منهم اكثر من حل، ولكن ينبغي التمييز بين من يتحمل الوزر الاكبر من المسؤولية. لتمسكه بابقاء الحال على ما هو عليه وبين من يرفع نقطة نظام ويسعى من اجل الاصلاح والتغيير ومغادرة نهج المحاصصة والفساد والفشل المدمر. الا ان ذلك لا ينبغي ان يصبح عاملاً لصرف النظرعن الاشارة الى ما لدى كلا الطرفين من قدرة قابلة لحل الازمة غير انها ليست بواردة لديهم . ومنها :

اولاً : لدى التحالف الثلاثي مثلاً امكانية تفكيك الازمة بالتفاهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ودعوته للتنازل عن التمسك برئاسة الجمهورية واعطائها الى الاتحاد الوطني الكردستاني طالما لم تخل باستحقاق شعبنا الكردي . وحينها تضاف اصوات الاتحاد الوطني الى تحالف { انقاذ وطن } وبها يتحقق النصاب بيسر لانتخاب رئيس الجمهورية.

ثانياً: بامكان الاطار التنسيقي الالتحاق بالتحالف الثلاثي من دون « كتلة دولة القانون « التي عليها اشكال لدى السيد « مقتدى الصدر « والذي لا يريد التحالف معها باي شكل من الاشكال، كما عليهم الكف عن التدخل بشأن بعض المستقلين وتركهم يقررون موقفاً ايجابياً ويلتحقوا بـ « انقاذ وطن » .

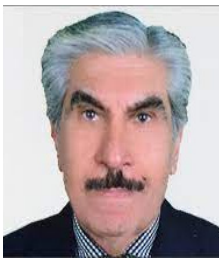

هذه المقترحات لم تأت ببال هذه الاطراف المتصارعة التي تعتبر التنازل للطرف الاخر هزيمة، وفقدان السلطة والموارد المالية. واهم من كل ذلك الخشية من ان يتجردوا من الحماية لان حبل المشنقة بات يقترب من اعناق من اجرم وفسد بحق الشعب العراقي.

رغم ذلك لا يضعون اي قدر في حساباتهم لمصلحة الشعب ومسؤولية ابعاد مخاطر انفجارالازمة الكارثية التي لا تبقي ولا تذر. ولا يفوتنا ان نستدرك ونشير الى ان التنازل المطلوب من الارادة الشعبية ينبغي ان يأتي من طرف صاحب الرصيد الاقل، لكونه خصماً لدوداً لنهج التغيير المنشود. لذا يترتب على ذلك وجود صعاب جمة لاتمكنه قطعاً من تشكيل الحكومة، ومن باب الافتراض لو تم التنازل له من الاغلبية بمعنى من المعان وفي اخر المطاف سيحصل الابقاء على الازمة بل وزيادة تعقيدها. بل تقريب لحظة انفجارها.

ومن الموجبات القول في هذا الحديث على المتابع ان يلجأ الى استخدام مجهر لمعرفة الاسباب التي ادت الى انقلاب المستقلين على ذواتهم، واصبحوا حجر عثرة ، بعد ان كان معولاً عليهم، ان يكونوا حجر زاوية في بناء نظام التغيير الديمقراطي، لكونهم ولدوا من رحم انتفاضة تشرين. ثورة الاصلاح والتغيير المدني الديمقراطي .. الا يشعرون بوخزة ضمير ازاء من انتخبهم واتجاه مصالح شعبهم الذي كان يوزنهم بميزان الذهب. مع ان هذه الوخزة قد بدأت تتمظهر بالانشقاقات بين صفوفهم مؤخراً

للاسف قد دخل في اذهان البعض منهم ايهام قاتل، مفاده ان بمقدورهم تشكيل الحكومة ، بعد ان لوحت لهم بهذا السيناريو بعض الاوساط السياسية خداعاً واستدراجاً. مستغلة غفلتهم وجهلهم بزيف وخداع هذه الدناصورات السياسية التي ستبتلعهم بكل يسر اذا ما اقتربوا من طابو ملكية سلطتها ونفوذها .

ولا يفوتنا التنويه حول قدرة المستقلين على تشكيل الحل الثالث : اذا ما استيقظوا من نشوة الوصول الى البرلمان وتلامسوا مع هموم شعبهم ومصير بلدهم الذي بات على حافات الطوفان، واستدركوا مشتركين مع الطرف الاغلبية الوطنية القادر على تشكيل الحكومة بحكم مصداقيته بالتبن لنهج التغيير وامتلاكه بارجحية لمقومات التشكيل .

التوافقية واللاتوافقية والثلث المعطل

د. صلاح الصافي

إن ثورة تشرين الأول (أكتوبر) في ٢٠١٩ هي التي غيرت الموازين في العملية السياسية العراقية، والتي دعت الى عودة العراق لأبنائه والتمسك بهوية العراق العربية المدنية والعلمانية. ثورة تشرين العابرة للأجيال والمذاهب والمناطق كانت صرخة مدوية لرفض شعبي واسع لتجربة القوى السياسية الإسلامية المتحكمة في السلطة، نعم ثورة غيّرت الموازين وفاجأت الجميع بمدها البشري ومستوى الثوار المهني والثقافي والعمالي والطالبي والنسائي، خصوصاً أنها استطاعت التوغل في معاقل الأحزاب الإسلامية الشيعية الحاكمة منذ أكثر من ثمانية عشر سنة، حيث أتت النتائج لتجعل من السيد مقتدى الصدر أن يكون الشخصية الشيعية البارزة التي تتبنى مطالب المتظاهرين الذين يرفعون شعارات العراق للعراقيين وأعطوني وطناً...

مضى أكثر من سبعة أشهر على إجراء الانتخابات النيابية في العراق ولا تزال تداعياتها تتفاعل ونتائجها تتنازع ما يحول دون انتخاب رئيس للجمهورية وآخر الحكومة.

والسبب في ذلك النسبة الموصوفة المحددة في الدستور العراقي لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن الائتلاف الثلاثي لم يستطع الوصول لهذه النسبة، فأصبح لدينا هناك ثلث معطل للجلسات يمثله الاطار التنسيقي.

إن الثلث المعطل هو الضامن الذي وضعه السنة والأكراد في الدستور لضمان مواقفهم، أما مفهومه اليوم قد اختلف وإن تسمية الثلث المعطّل بـ"الثلث الضامن"، يراد منها ضمان حقّ المكوّن الشيعي باعتباره الكتلة النيابية الأكثر عدداً والتي تسمّي رئيس مجلس الوزراء، وهنا نكون أمام تلاعب بالمفاهيم السياسية والمتاجرة بحقّ أبناء المكوّن الشيعي، فكيف تكون الأغلبية المكوناتية تبحث عن التعطيل؟ لأنّه يفترض أنَّ الأقلية هي مَن تبحث عن الضمانات وليس الأغلبية؟.

لم تتضمن أدبيات الفقه الدستوري تعريفا لمفهوم الثلث المعطل، ويُمكن وصفه بانه ثُلُث المعارضة البرلمانية المُعطل لتحقق نصاب انعقاد البرلمان في جلسةٍ يتطلب لانعقادها حضور الثُلثين، وعن مدى انسجام مشروع القوى السياسي في تحقيق الثلث المعطل فإن الثلث المعطل سوف يبقى ملازماً للبرلمان؛ حيث إنه من مجموع النواب هناك نحو (٧٨) نائباً يمثلون الإطار التنسيقي، وهو ما يعني أن المتبقي من عدد النواب لن يزيد على ٢٥٠ نائباً، وفي حال غاب ٢٩ نائباً من الكتل الأخرى والمستقلين فلن يكون هناك نصاب الثلثين داخل البرلمان، ولن يحصل التصويت، مما يوجب على التحالف الثلاثي كسب نواب من كتل سياسية ونواب مستقلين حتى يستطيع توفير اغلبية الثلثين لانعقاد جلسات مجلس النواب التي يتطلب انعقادها اغلبية الثلثين.

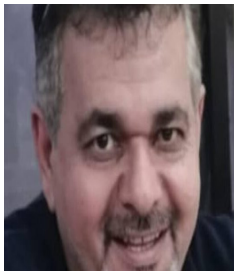

منذ العام ٢٠٠٣ في العراق وقبل ذلك بكثير في لبنان تعرضت المجتمعات السياسية العراقية واللبنانية إلى صيغة التوافق السياسي أو ما يعرف بالمحاصصة في الحكم، حيث تتوزع السلطة وتتقاسم بين المذاهب والطوائف والمناطق، على حساب السلطة المركزية القوية، وأثبتت التجربة أنها صيغة غير عملية ولا سليمة وتستخدم غطاءً للفساد والمفسدين وتشجع قيام ميليشيات وهيئات وتنظيمات غير حكومية بديلة أو موازية للدولة تنافسها على الدور وتعرقل عملها، ودليل ذلك الوضع المأساوي في كلا البلدين.

استنتاجا لما تقدم، إن مشروع الثلث المعطل الذي يطرحه في هذه الفترة قوى واقطاب الاطار التنسيقي جاء في قبال مشروع الأغلبية الوطنية التي يريد تطبيقه التيار الصدري، القوى السياسية التي تريد تحقيق الثلث المعطل كنسخة مستوردة بحدود معينة من التجربة السياسية في لبنان لكن اللافت أن القوى السياسية التي تضغط بمشروع الثلث المعطل على مستوى جلسات انعقاد مجلس النواب، في حين أن الثلث المعطل في التجربة السياسية اللبنانية يشمل عمل السلطة

التنفيذية إضافةً الى تعطيل عمل مجلس النواب عبر تعطيل تمرير المشاريع الواجب توفر أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب.

إذن أصبحت وظيفة الثلث المعطّل هو ضمان الإبقاء على التوافقية السياسية (محاصصة سياسية) والتي تُعَد فرصة لِضمان البقاء ضمن دائرة السلطة والنفوذ، وتوفر حصانة من استئثار خصومهم السياسيين بالمناصب ومغانم الحكم.

كان الأمل كبيراً بمغادرة التوافقية، لكن وجدنا أنفسنا بالا توافقية مصحوبة بثلث معطل لا يرحم، سوف يبقي الحال المتردي على ما هو عليه، وسيبقى حكومة (المبخوت) حكومة تصريف الأعمال مستمرة خلافاً للدستور، تتصرف وكأنها حكومة قانونية، والمتضرر الوحيد هو شعب مسكين تتلاطمه الأمواج، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

هل يؤشر فوز ماكرون إلى تراجع اليمين غربياً ؟

د. حميد الكفائي

فاز الرئيس الفرنسي اللبرالي، إمانويل ماكرون، بولاية ثانية تمتد خمس سنوات، متغلبا على منافسته اليمينية، مارين لابَن، التي حققت تقدما شعبيا تاريخيا للحزب الذي أسسه والدها، جون ماري لابَن .

ولكن هل يؤشر هذا الفوز، الذي كان مصحوبا بتقدم اليمين المتشدد، إلى تراجع هيمنة القوى اليمينية في أوروبا؟ أم أنه يحسب لماكرون شخصيا وما حققه من إنجازات على مستوى فرنسا وأوروبا والعالم ؟

لا شك أن ماكرون شخصية لبرالية معتدلة، وقد تمكن بجدارة من تعزيز موقع فرنسا الدولي، وقدرة الاتحاد الأوروبي على الصمود في وجه الصعوبات التي واجهته، سواء عند خروج بريطانيا منه كليا عام ٢٠٢٠، أو تدهور علاقاته مع الولايات المتحدة في ظل حكم الرئيس دونالد ترامب، أو في التعامل مع روسيا اليمينية المتشددة بقيادة الرئيس فلاديمير بوتن.

اعترف ماكرون في خطاباته أثناء الحملة الانتخابية وبعدها، بأن هناك من صوَّت له، ليس لأنه مؤمن بخطه السياسي، بل لأنه أراد أن يمنع مرشحة اليمين المتشدد، مارين لابَن، من الوصول إلى قصر الإليزيه. وقد وعد في خطاب الفوز بأنه سيكون رئيسا لكل الفرنسيين، وليس فقط لأتباعه، بينما قالت لابَن إن الذين صوتوا لها لم يتفقوا بالضرورة مع كل نقاط برنامجها الانتخابي «الرائع».

ركز ماكرون في حملته الانتخابية في الجولة الثانية على مخاطبة ناخبي اليسار، الذي جاء مرشحه، جون لوك ميلونشون، زعيم حزب «فرنسا الأبية»، في المرتبة الثالثة، في مسعى منه لكسبهم إلى جانبه، باعتباره الأقرب إليهم، لكن بعض الاستطلاعات أشارت إلى أن كثيرين من ناخبي ميلونشون، الذين تجاوز عددهم ٧ ملايين ونصف، قاطعوا الجولة الثانية بسبب انزعاجهم من سياسات ماكرون، بل نظَّموا احتجاجا على فوزه، رغم أنه كان وزيرا في حكومة الحزب الاشتراكي في ظل رئاسة فرانسوا أولاند، قبل أن يؤسس حزبه الحالي (الجمهورية تتقدم).

ويتهم اليساريون ماكرون بعدم معالجة أزمة غلاء المعيشة وأنه أصبح «رئيسا للأغنياء فقط»، وسلك سلوكا يمينيا في تعامله مع الإسلام والمهاجرين، وسمح لأعضاء حكومته أن يمارسوا خطابا يمينيا، وهذا، في رأيهم، هو الذي جعل الخطاب اليميني مقبولا لدى شرائح واسعة من الشعب الفرنسي، ودفع كثيرين للتصويت للتيار القومي بزعامة لابَن في الانتخابات الأخيرة.

مع ذلك، فإن جزءا كبيرا من الذين صوتوا لماكرون في الجولة الثانية، في رأي مراقبين، كانوا خليطا من اليساريين واللبراليين والجمهوريين، الذين وحّدهم الخوفُ من وصول اليمين المتشدد إلى السلطة .

لقد تمكنت لابَن من إحراز تقدم غير مسبوق لحزبها «التيار القومي»، (الجبهة القومية سابقا)، إذ صوَّت لها ١٣ مليون ناخب، أي ٤١,٥٪ من مجموع المقترعين، مقابل ٥٨,٥٪ لماكرون. ورغم أن

لابَن قد خففت من خطابها المتشدد، المعادي للأجانب والمهاجرين، وركزت على معالجة مشكلة غلاء المعيشة، ولكن عبر تفضيل الفرنسيين على المهاجرين والأوروبيين في الوظائف، في مسعى منها لكسب المزيد من الناخبين والوصول إلى السلطة، إلا أن مجمل خطابها بقي تمييزيا ومتشددا وانعزاليا، كحملتها لحظر الحجاب الإسلامي كليا، حتى في الشوارع، وموقفها السلبي من الاتحاد الأوروبي وعلاقتها الجيدة بروسيا.

وقد وصف ماكرون دعوتها لحظر الحجاب في الأماكن العامة بأنها تنتهك الدستور الفرنسي وتتجاوز على الحريات الدينية، ومن المحتمل أن تشعل حربا أهلية في فرنسا .

كما أضرت علاقة لابَن بروسيا بها انتخابيا، إذ استخدمها ماكرون ضدها في الحملة الانتخابية واتهمها بالاعتماد ماليا على فلاديمير بوتن، وذكَّرها بالقرض الذي حصلت عليه من روسيا لحزبها في عام ٢٠١٤، زاعما أن «علاقاتها بروسيا تجعلها خيارا خطيرا في زمن تدور فيه رحى الحرب في أوكرانيا»، بينما اتهمت لابَن ماكرون بأنه لا يمتلك سلاحا غير إثارة الخوف في نفوس الفرنسيين.

نسبة اليمين المتشدد إلى عموم السكان ليست كبيرة في الدول الغربية، على الرغم من اختلاف حجمها من بلد لآخر، لكنها عموما متدنية ولا تشكل الغالبية في معظم بلدان أوروبا وأمريكا. لكن سبب فوز اليمين في بعض البلدان هو أولا انقسام اليسار، إلى متشدد ومعتدل، وثانيا عزوف نسبة كبيرة من الطبقات الفقيرة عن التصويت في الانتخابات، بينما يصر المحافظون على التصويت لأحزابهم.

وعلى الرغم من تزايد عدد المقترعين لليمين المتشدد في فرنسا في الانتخابات الأخيرة، فإن الجبهة المعادية لليمين مازالت عريضة وقوية رغم انقسامها. ولو جمعنا نسبة المصوتين للوسط واليسار واليمين المعتدل لوجدناها تشكل دائما غالبية كبيرة وأحيانا كاسحة.

الملاحظ حاليا أن اليمين المتشدد يتراجع انتخابيا في أوروبا وأمريكا. في الولايات المتحدة تمكن الحزب الديمقراطي من إقصاء اليمين المتشدد بزعامة دونالد ترامب، على الرغم من ضعف خطاب الرئيس جو بايدن وتقدمه في السن، لكن الصفة الأخيرة كانت حاسمة في إلحاق الهزيمة باليمين، الذي يهيمن عليه المسنّون، ويقوده السبعيني دونالد ترامب .

من المستبعد أن يرشح الرئيس بايدن لدورة ثانية، بسبب تقدمه في السن، فهو يقترب من الثمانين، لكن الديمقراطيين سيتمكنون على الأرجح من الاحتفاظ بالرئاسة لدورة ثانية في انتخابات عام ٢٠٢٤ إن اختاروا مرشحا قديرا ذا كاريزما، يمكنه أن يحظى بتأييد غالبية الأمريكيين، خصوصا مع انقسام الجمهوريين

واستمرار هيمنة ترامب على زعامتهم.

وفي ألمانيا تمكنت أحزاب اليسار المعتدل الثلاثة، وهي الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الأحرار وحزب الخضر، أو ما يسمى في ألمانيا (ائتلاف أضواء المرور)، الذي يتزعمه أولاف شولتز، من التفوق على اليمين في الانتخابات الأخيرة، وتشكيل الحكومة في أواخر العام الماضي، منهيةً بذلك ١٦ عاما من هيمنة اليمين المعتدل بزعامة أنجيلا ميركل .

وفي النمسا، تمكن الحزب الديمقراطي الاجتماعي من الظفر بـ٥٠٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات المحلية عام ٢٠٢٠، ومن المؤمل أن يعود إلى الصدارة في المستقبل بعد انتكاسته في انتخابات عام ٢٠١٩، ويتمكن من الفوز في الانتخابات العامة المقبلة ويشكل حكومة بديلة للحكومة الائتلافية الحالية بين حزب الخضر وحزب الشعب المحافظ .

وفي بريطانيا، تواجه حكومة المحافظين اليمينية مصاعب جمة بسبب المصاعب الاقتصادية التي تمر بها حاليا، خصوصا ارتفاع أسعار الطاقة، وانعدام الثقة الشعبية برئيس الوزراء الحالي، بوريس جونسن. من المرجح أن يضطر جونسن للاستقالة قبل الانتخابات المقبلة، خصوصا بعد أن أحاله البرلمان إلى لجنة التحقيق البرلمانية، دون أن يعترض حزب المحافظين الذي يتزعمه، بخصوص مخالفته قانون الإغلاق الصحي ومشاركته في حفلات أعياد الميلاد في مقر الحكومة .

زعيم حزب العمال المعارض، السير كير ستارمر، القانوني المتمرس الذي أدار القضاء البريطاني بجدارة وحصل على وسام الفروسية من الملكة عام ٢٠١٤ لتميزه في عمله، يتقدم في العديد من استطلاعات الرأي ومن المحتمل أن يفوز في الانتخابات المقبلة، ليعود اليسار إلى السلطة بعد أن خرج منها عام ٢٠١٠ في ظل زعامة غوردن براون .

في إيطاليا، فشل اليمين في تشكيل الحكومة فتشكلت حكومة ائتلافية مكونة من خمسة أحزاب، يقودها الخبير المالي التكنوقراط، ماريو دراغي، الذي كان مديرا للبنك المركزي الأوروبي حتى اختياره رئيسا للوزراء في منتصف فبراير/شباط ٢٠٢١.

أما اليونان فلا يوجد فيها يمين متشدد، فالمحافظون الذين يحكمون حاليا، متحالفون مع اللبراليين الفرنسيين بزعامة الرئيس ماكرون. وقد كان رئيس الوزراء اليوناني (المحافظ)، كرياكوس ميتسوتاكيس، من أوائل المهنئين بفوز ماكرون قائلا في تغريدة له بالفرنسية «إن فوزكم انتصار لفرنسا ولأوروبا والديمقراطية». ومن الجدير بالذكر أن الشعب اليوناني عموما مناصر للقضايا العربية، ولهذا السبب يلجأ السياسيون اليونانيون من جميع الأحزاب، لإعلان مواقفهم المؤيدة للقضايا العربية في موسم الانتخابات كي يكسبوا تأييد الناخبين .

وفي أسبانيا، فاز اليسار، متمثلا بحزب العمال الاشتراكي، بزعامة بدرو سانشيز، في الانتخابات منتصف عام ٢٠١٨ ومازال في الحكومة. ومن المتوقع أن يفوز في الانتخابات المقبلة، المقررة بنهاية العام المقبل، خصوصا مع التنبؤ بارتفاع معدل النمو اقتصادي في البلاد لعام ٢٠٢٢ إلى ٧٪، حتى في ظل أزمتي كورونا وأوكرانيا .

وفي البرتغال فاز الحزب الاشتراكي فوزا ساحقا في الانتخابات التي أجريت في الثلاثين من يناير ٢٠٢٢، وشكل زعيمه، أنتونيو كوستا، الحكومة. ومن الجدير بالذكر أن كلا الحزبين الرئيسيين في البرتغال، الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الاشتراكي، يقفان موقفا سلبيا من اليمين، إذ ينتمي الأول إلى الوسط السياسي، بينما ينتمي الثاني إلى اليسار. والشعب البرتغالي، كالشعب اليوناني، يقف موقفا إيجابيا من القضايا العربية، بل يفتخر برتغاليون كثيرون بأنهم من أصول عربية .

اليمين يتراجع حاليا لصالح اللبرالية واليسار في العديد من الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، بعد صعوده خلال العقد المنصرم، بشقيه المتشدد والمعتدل. كما يواجه اليمين صعوبات جمة حاليا في دول أخرى مثل روسيا خصوصا بعد تدخلها الأخير في أوكرانيا ، ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في روسيا لما بقي اليمين القومي مهيمنا على السلطة خلال السنوات العشرين الماضية .

لكن هذه التذبذب بين اليمين واليسار يتكرر دائما في الدول الديمقراطية، فكلما جاءت حكومة يمينية متشددة إلى السلطة، تحفزت قوى اليسار على التوحد والتصدي لها، وعندما تجيء حكومة يسارية متشددة، فإنها تثير اليمين ضدها، وهذه الدورة السياسية تحصل في معظم الدول الديمقراطية، كليا أو جزئيا. الاستقرار يتحقق دائما في الاعتدال السياسي، لكن الكثير من السياسيين الانتهازيين، يجدون في التطرف وسيلة مناسبة للقفز إلى السلطة بسرعة، فيستغلون الأزمات وعواطف البسطاء لتحقيق مآربهم .

ولكن، مع التطور العلمي والتقني والاقتصادي، وانتشار المعرفة، وتنامي الثروة في العالم، فإن القيم اليمينية آخذة في التراجع، حتى وإن تقدم اليمين السياسي في الانتخابات، أو فاز، في هذا البلد أو ذاك، فإن مثل الفوز أو التقدم مؤقت. وكما رأينا في الانتخابات الفرنسية، فإن اليمين المتشدد اضطر إلى تخفيف خطابه كي يحظى بعدد أكبر من الأصوات، لكنه مع كل هذا التنازل الذي قدمه، لم يحقق الفوز المنشود، لأن ثقة الشعوب به مزعزعة، حتى وإن منحته شرائح منها الثقة أحيانا، كاحتجاج على الهجرة والبطالة وتدهور الخدمات.

الكثير من الأحزاب اليمينية اقتربت من اليسار، مثل الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني في ظل زعامة ميركل، وحزب المحافظين البريطاني في ظل زعامة ميجور وكاميرون ومَي. أما أحزاب اليمين في الدول الإسكندنافية فهي تشترك مع اليسار في مزايا كثيرة، خصوصا الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

يبقى اليمين في فرنسا، التي انطلقت منها فكرة اليمين واليسار أول مرة أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، متفردا بين دول أوربا في تطرفه، لكنه، وبسبب هذا التطرف، لن يتمكن من الوصول إلى الحكم مهما خفف من حدة خطابه، ومهما كانت حدة الانقسام بين قوى اليسار، لأن قِيَم الجمهورية الفرنسية اللبرالية راسخة في وجدان الشعب، ولا شك أنها ستبقى سائدة.

كان العراق لا غبار عليه .. واليوم أصبح كل الغبار عليه

غزاي درع الطائي

كان العراق لا غبار عليه، وأصبح اليوم كل الغبار عليه، غبار بعد غبار، وغبار فوق غبار، كان العراق: رافدين يجريان خيراويسقيان الأرض عبر أنهر فرعية وقنوات ري منتظمة، وأرضا خصبة، وحقولا خضرا وبساتينَ عامرة تنتشر على مد البصر، كان العراق أرض السواد، كان يا ما كان، وانتقل من الحقول والأشجار إلى الغبار، ومن السواد إلى الصَّفار،فلقد شهد العراق على نحو غير مسبوق في الآونة الأخيرة سلسلة من العواصف الترابية والرملية، وكان لهذه العواصف انعكاسات مباشرة على سير الحياة العامة، منها: التأثير السلبي المباشر على البيئة، حصول حالات اختناق كثيرة، الإغلاق المؤقت للمطارات وتأخير الرحلات الجوية، كثرة الحوادث المرورية، تأخير إنجاز الأعمال وربما تأجيلها، وغيرها، ولا غرابة في ما يشهده العراق من عواصف، بسبب توافر العوامل المؤدية إلى نشوئها بل واستمرارها، ومن أبرز تلك العوامل: التصحر والجفاف، وقلة الأمطار، وقلة الموارد المائية من مصادرها، وانحسار مساحات المسطحات المائية، والتغير المناخي.

مصادر ثلاثة

ويعاني العرق من قلة الموارد المائية من مصادرها الثلاثة الرئيسة (الأمطار، الأنهار، السدود)، مما يؤدي بالضرورة إلى قلة المساحات المزروعة بالمحاصيل والخضروات والبساتين، وصعوبة إنشاء أو إدامة أحزمة وأطواق خضر حول المدن لتشكل مصدات طبيعية للعواصف، ومن النتائج المباشرة لقلة الموارد المائية في العراق، جفاف بحيرتين عراقيتين لهما أهميتهما الكبيرة في المجالين الإرواني والبيئي هما بحيرة حمرين وبحيرة ساوة، مع تأثر مسطحات مائية أخرى بهذا القدر أو ذاك، بسبب قلة ما يصلها من موارد مائية، ويمكن القول إن الماء مثلما يطفئ النار، ينهي الغبار، ينهيه لأن الماء عبر مصادره المختلفة يبسط الخضرة، ويمد الأحزمة الخضر، فسبحان الذي جعل من الماء كل شيء حي، الماء هو الحياة، والغبار هو الموت البطيء، وتشير توقعات الأرصاد الجوية والدراسات البيئية إلى ارتفاع عدد الأيام المُغبرة في العام العراقي الواحد، ويأتي ذلك بوصفه نتيجة طبيعية لكل ما تقدم، وهذه التوقعات تضعنا وجها لوجه أمام واقع يحتم علينا إيجاد استراتيجيات مؤثرة لها القدرة على التغيير الفاعل .

وإذا كانت الاستجابة للتغير المناخي ممكنة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عبر: الإتجاه إلى التنمية النظيفة والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية وتبادل المعرفة، فإن توفير الموارد المائية الكافية لسد حاجة العراق من المحاصيل الزراعية والخضروات والبساتين والأحزمة الخضراء والحاجات الأساسية الأخرى، بحاجة إلى جهود حكومية واسعة وإجراءات تنفيذية حقيقية، لابد أن تتعاون من أجل تحقيقها الوزارات المعنية والهيئات والمديريات والجهات التخصصية.وأقترح هنا، انطلاقا من الواقع البيئي الحال الذي يمر به العراق، إنشاء مجلس أعلى للبيئة، يضم في عضويته ممثلين عن وزارات: البيئة والموارد المائية والزراعة والصحة، ومن الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي والمديرية العامة للمرور، ومستشارين ومتخصصين، لوضع السياسات الخاصة بإدارة البيئة العراقية، وحمايتها من الجفاف والتصحر والتلوث، ومتابعة آثار التغير المناخي، ودعم الزراعة، وتحصين المدن والمناطق بالأحزمة الخضر، وتوفير الأمن المائي بإجراءات فاعلة، داخلية: عبر حماية الأنهار وبناء السدود الجديدة وصيانة السدود القائمة، وخارجية: عبر استحصال حصص مائية ثابتة (أو مناسبة) للعراق من الدول التي تتزود أنهارنا منها بالماء، واتخاذ إجراءات تنفيذية حقيقية عاجلة لا تحتمل التأجيل.

اسماء عديدة

ولو توقفنا عند الغبار في اللغة العربية، لوجدنا أنه أتخذ أسماءَ عديدة، منها: العجاج، القسطل، الرَّهج، القتر، الغُبُوّ، الهابي، المنين، القتام، العفْر، المُور، الصّيق، وقد قدم أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣هـ) في كتابه (نهاية الأرب في فنون الأدب) تفصيلا لأسماء الغبار وأوصافه، ووجد أنها تشمل: العجاج: وهو الغبار الذي تثيره الريح، والرَّهج والقسطل: غبار الحرب، والخيضعة: غبار المعركة، والعثير: غبار الأقدام، والمنين: ما تقطَّع منه، وهذا يعني أن الغبار على ثلاثة أنواع هي : العجاج الذي تثيره الريح، وغبار الحرب والمعركة، وغبار الأقدام، ويمكن إضافة نوع رابع هو النَّقع أو العكوب وهو الغبار الذي يثور من حوافر الخيل وأخفاف الإبل، وهنا نتذكر بيت بشار بن برد (ت١٦٧هـ) الذي جاء فيه:

كأنَّ مثارَ النَّقعِ فوقَ رؤوسِنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُهْ

والذي يهمنا من أنواع الغبار الأربعة هو النوع الأول، وهو العجاج الذي تثيره الريح.

ملامح التشكل الوطني في انتخابات لبنان

هشام جمال داوود

انتهت عملية العد والفرز وظهور نتائج الانتخابات اللبنانية، التي أعطت صورة رائعة للوعي اللبناني، من خلال المشاركة الفاعلة والقوية، والتي يريد من خلالها الشعب بكل مكوناته النهوض بواقعه وتجاوز أزماته الاقتصادية والسياسية، وإعادة الوجه الحقيقي للبنان.

وأجمل ما حدث في هذه الانتخابات هو عبور الطائفية نوعاً ما، فكان أمراً رائعاً لمن يطلع عليها أن يقرأ أسماء مرشحين من مكون معين ضمن قائمة يقودها مكون آخر، ولم يقتصر هذا الموضوع على التكتلات المذهبية، وإنما تجاوز الامر ليشمل التنوع الديني داخل القائمة نفسها، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الوعي وتجاوز وعبور الطائفية التي لم تجر على البلدان غير الويلات، لذلك كان الترشيح على أساس المناطق والرقع الجغرافية.

هذه النتائج إن دلت على شيء إنما تدل على أن بارقة الامل موجودة بسبب وجود الشباب اللبناني، الذي تحدى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها لبنان منذ سنتين، ولكنهم لم يفقدوا الامل بالنهوض من جديد بواقع حال بلدهم وعدم فقدان الأمل بالتغيير، فاستمد المرشحون ثقتهم بأنفسهم من خلال ثقتهم بالناخبين.

نحن في العراق بحاجة ماسة لمثل هذا النوع من الوعي ولمثل هذه النوعية من الشباب الواعي، التي تمنح الثقة للمرشحين ان يتنقلوا بين القوائم غير مكترثين بهويتها، لان الأهم هو وضع مصلحة الوطن امام العين وليس مصالح الهويات الفرعية.

كما وأننا بحاجة لتوعية الشباب العراقي واستمرار زرع الأمل في نفوسهم وعدم السكوت او السماح لهم، بأن يفقدوا الثقة بالانتخابات في كل دورة انتخابية متى ما جاء وقتها، فالشباب هم روافد القوة نحو التغيير والتقدم والازدهار والنهوض بالواقع نحو الأفضل، وما الشباب اللبناني بنموذج بعيد علينا، وإنما هم نسخة مشابهة تماما لنسختنا على الصعيد الديموغرافي، من اجل ذلك علينا أن نغادر شواطئ التكتل والتخندق العرقي والطائفي، وما الحل الا عن طريق كسب وتوعية وتثقيف الشباب والعمل من أجلهم، كي يستوعبوا أن الانتخابات هي لغة المنافسة الشريفة من أجل خدمة الوطن وليست وسيلة للصراع من أجل مصالح ومكاسب شخصية.

لذلك على الجميع ممن يروا أن مصلحة الوطن تقتضي أن يبذلوا جهوداً ومساعي حثيثة للارتقاء بواقع الفكر العراقي، وأن يصبوا جل اهتمامهم وتركيزهم على الفئات الشبابية والعمل على خلق طبقة مثقفة من بينهم، تكون قادرة على أن تستوعب مفهوم الديمقراطية، وذلك من خلال التثقيف المستمر وتنظيم الدورات والندوات والمؤتمرات، كي نكسب قيادات شبابية ودماء جديدة تؤمن لنا مستقبل أجيالنا.

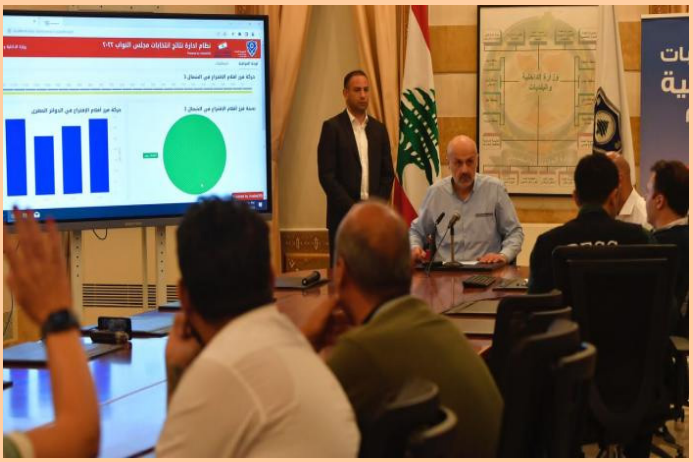

النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية اللبنانية الاخيرة لعام ٢٠٢٢ ..

اظهرت النتائج النهائية حصول :

- حزب القوات اللبنانية على ٢٠ مقعداً .
- التيار الوطني الحر على ١٨ مقعداً .
- حزب الله وحركة أمل على ٢١ مقعداً .
- الحزب التقدمي الأشتراكي على ٩ مقاعد .
- لوائح المستقلين المدنيين على ١٣ مقعداً .
- حزب الكتائب على ٤ مقاعد .
- حزب الطاشناق ٢ مقعد .
- تيار المردة ٢ مقعد .

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان

No. 139 Jun. 2022

مظفر النواب يحصد مآثره في أرواحنا

زهير كاظم عبود

وفيا عاش لكلمته ولقيمه والمبادئ التي يؤمن بها وصادقا مع نفسه حين اختار طريق الثورة التي البسته ثوب الكبرياء والتواضع واشعلت في روحه الصور الشعرية التي تنبع من داخل الروح فتحيلها الى قصائد تطرز الاذان وتخشع لها القلوب وتنبع من مفردات شعبية كان احد رموزها وفرسانها .

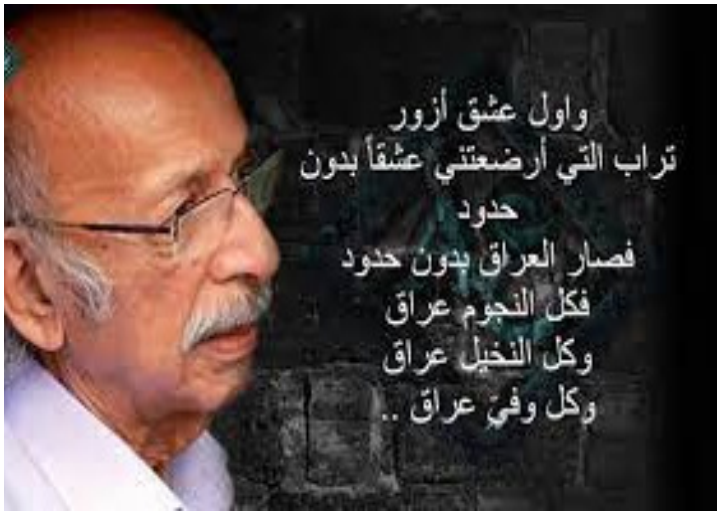

عاش مظفر النواب حاملا روحه بين يديه متنقلا بين مدن عدة لم يستقر كما روحه الثائرة ووجدانه الصافي ولهذا سكن في قلوب الفقراء واصبح القاسم المشترك في جلسات المثقفين والمتعلمين ومنصة عشق ومحبة للعمال والفلاحين ولم يزاحم احد على منصب او مركز مكتفيا بمحبة الناس التي لاتعادلها ثروة وكان يعرف انه اصبح رمزا للثورة على الظلم وصوتا مدويا ضد الفاسدين وانصاف الحكام ولم يك مثله يتربع على عرش الشعر في وطن يمتد من القلب الى القلب فاكتسب محبة وتقدير اليسار واليمين وصارت كلماته قلائد واغاني للانسان وللوطن وللثورة .

كان انسانا قبل ان يكون شاعرا وكان انسانا قبل ان يكون عراقيا وهاهو يرحل عنا جسدا لتبقى روحه تهيم فوق قباب الذهب والمنائر الملونة وعلى تموجات دجلة والفرات تميز مظفر بمواقف لم يكررها رجل مثله فهل سمعتم عن ثائر لايحمل السلاح ومن تعرف عليه تذوق طعم الكلمة التي يضفي عليها النكهة واللون .

وبالرغم من قصر الفترة التي عشتها بالقرب منه الا انه ترك اثرا كبيرا في روحي انتشرت قصائده الشعرية والثورية في كل مكان قدراته على اختيار القصيدة لاحدود لها جريئا وصادقا ومن يكتب عنه انما يمارس طقسا سحريا حين ينتقي ما يليق بمظفر النواب الذي ابدع في تنوع اختيار الكلمات وتميز بثباته على الموقف وتحمله وزر كلماته ومواقفه ، ورجلا عاش كل تلك الظروف والاحداث والغربة القسرية ، لابد لجسده المنهك من استقرار ونهاية غير انه كان جديرا بان يبقى رمزا من رموز العراق تتفاخر به الاجيال وفيا عاش وكبيرا رحل وسيبقى بيننا .